الباب الثاني
الظواهر الصرفية في قراءة ابن عامر

مدخل:

في هذا الباب سوف أتتبع الظواهر الصرفية في قراءة ابن عامر؛ بمعنى أنني أدرس قراءة ابن عامر على مستوى الكلمة المفردة بالنظر إلى بنيتها، وأحوال اشتقاقها، لا بالنظر إلى معناها، لأن اختلاف القراء حول الكلمة المفردة في القرآن له زاويتان:

الأولى: اختلافهم حولها من حيث الوضع اللغوي لها؛ كاختلافهم حول قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[1] فقد قرأ القراء السبعة إلا ابن عامر الفعل في الآية (يسيركم) بياء مضمومة ثم سين مفتوحة ثم ياء مشددة مكسورة، أما ابن عامر –من السبعة– فقد قرأه (ينشركم) بياء مفتوحة ثم نون ساكنة ثم شين مضمومة، وهي أيضًا قراءة زيد بن ثابت والحسن وأبي العالية وزيد بن علي وأبي جعفر وعبد الله بن جبير وأبي عبد الرحمن وشيبة[2].

فاختلاف القراء هنا حول الفعل ليس من جهة نوعه، لكن من جهة المادة اللغوية له، فإن الفعل على قراءة الجمهور من التسيير وهو: مصدر (سيّر) بتضعيف العين، أما على قراءة ابن عامر فيكون الفعل (ينشركم) من النشر بمعنى البث والتفريق، وعلى هذا يكون معنى (ينشركم) في الآية (يبثكم ويفرقكم)[3]، وهذا

(١) يونس: ٢٢.
(٢) البحر المحيط (٥/ ١٣٦).
(٣) الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي (٤/ ٣١٦٣).

النوع من اختلاف القراء ليس كثيرًا في القرآن وهو ما يختص به علم المعاجم أو علم الدلالة كما يسميه علم اللغة الحديث.

الثانية: اختلافهم حول الكلمة من حيث اشتقاقها وأحوالها البنائية، كأن يقرأ بعض القراء الكلمة على أنها اسم فاعل، ويقرأها بعضهم على أنها صيغة مبالغة، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف، وهذا النوع من الخلاف مجاله الدراسات الصرفية وهو ما سوف يتضح في هذا الباب، ولا يتسع المقام هنا للحديث عما جاء من معان لغوية لكلمتي الصرف والتصريف، وما ذكره الأستاذ الدكتور عبد الرحمن شاهين لهاتين الكلمتين من معان لغوية متعددة، واصطلاحية، وتطور معناهما يغني عن التفصيل[1].

وهذه هي القضايا الصرفية في القرآن الكريم على قراءة ابن عامر من تجرد الأفعال والأسماء وزيادتها والمصادر وأنواع المشتقات والإفراد والجمع وغير ذلك من مسائل الصرف.

(١) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين، ص٧-٦٠.

الفصل الأول

الأفعال

المجرد والمزيد

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد:

(أ) فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، ولا يسقط منها حرف في جميع تصاريفه إلا لعلة تصريفية.

(ب) والمزيد: هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[1].

وقد اصطلح علماء الصرف على أن أصول الفعل ثلاثة وهي: «الفاء، والعين، واللام» وهو ما اصطلحوا على تسميته بالميزان الصرفي.

والفعل المجرد قسمان:

١ - مجرد ثلاثي. ٢ - مجرد رباعي.

أما الأفعال الرباعية المجردة في القرآن فليست موضع خلاف بين القراء، ولذلك فإني أتناول الأفعال الثلاثية المجردة التي قرأها ابن عامر بالتجرد، بينما قرأها غيره بالزيادة. وفيما يلي أذكر أمثلة لها مع ذكر أوزانها حسب ورودها في سور القرآن:

فمما قرأه ابن عامر من الأفعال بالتجرد ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ

(١) تصريف الفعل للدكتور أمين السيد، ص٣٨.

﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾[١] فقد قرأ ابن عامر والكوفيون (يخدعون) بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف قبلها، على حين جاءت قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو (يخادعون) بضم الياء وزيادة ألف بعد الخاء[٢].

فعلى قراءة ابن عامر والكوفيين يكون الفعل من (خدع) بفتح الدال وهو مجرد، ولعل القراءتين هنا بمعنى واحد، فيكون الفعل (خادع) بمعنى خدع، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي فقال: «وحجة من قرأ (يخدعون) أن فاعل بمعنى فعل فيما فسره أهل اللغة، ويدل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى في الآية الأخرى، في صفة المنافقين أيضًا: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾[٣]».

وعلى هذا تكون القراءتان بتجرد الفعل وزيادته بمعنى واحد[٤].

ومما قرأه بالتجرد أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ﴾[٥] فقد قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر (يطهرن) بفتح الطاء والهاء مع التشديد فيها من (تطهر)، وقرأ الباقون وفيهم ابن عامر (يطهرن) بسكون الطاء وضم الهاء مخففة مضارع (طهر) بضم الهاء[٦]، وهو ثلاثي مجرد لازم من باب «شرف» بوزن «فعل» بضم العين.

ومما قرأه بالتجرد أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[٧] فقد قرأ الكوفيون (وكفَّلها زكريا) بتشديد الفاء، فتعين لابن عامر ونافع وابن كثير وأبي

---

(١) البقرة: ٩.
(٢) سراج القارئ المبتدئ المعروف بشرح ابن القاصح، ص١٨٨.
(٣) النساء: ١٤٢.
(٤) الحجة في علل القراءات (١/ ٢٣٧).
(٥) البقرة: ٢٢٢.
(٦) المستنير في تخريج القراءات المتواترة للدكتور محمد محيسن (١/ ٦٢).
(٧) آل عمران: ٣٧.

عمرو أن يقرءوا «بتخفيف الفاء»[١] أي: بتجرد الفعل الماضي الثلاث وهو «كفل»، كما جاء الفعل مجردًا أيضا على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾[٢] فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر «عميت» بضم العين وتشديد الميم المكسورة، وقرأ الباقون وفيهم ابن عامر «عميت» بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة[٣]، فيكون الفعل مجردًا على وزن «فعل» بكسر العين من باب «فرح»، قال الفراء في معنى القراءتين: «سمعت العرب تقول: (عُمِّي) على الخبر، وعُمِي على بمعنى واحد»[٤].

كما جاء الفعل مجردًا في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾[٥]، فقد قرأ نافع والشامي –وهو ابن عامر– وعاصم (يذكر) بإسكان الذال وضم الكاف مخففة، والباقون بفتح الذال والكاف مشددتين[٦]، فعلى قراءة ابن عامر يكون الفعل من «ذكر» المجرد.

كما جاء الفعل مجردًا أيضًا في قوله تعالى: ﴿ فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾[٧]، فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي وغيرهم (فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء من (أسحت) الرباعي، وقرأ باقي السبعة ومنهم ابن عامر (فيسحتكم) بفتح الياء والحاء من (سحت) الثلاثي[٨]، وهو مضارع (سحت) المجرد و(سحت) أكثر وهو الاستئصال أي: يستأصلكم بعذاب[٩]، وسحت بالتجريد لغة الحجازيين[١].

---

(١) شرح ابن القاصح، ٢٢٣.
(٢) هود: ٢٨.
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٨).
(٤) معاني القرآن (٢/ ١٢).
(٥) مريم: ٦٧.
(٦) شرح ابن القاصح ص٣١٢، وغيث النفع ص٢١٠ بهامش ابن القاصح.
(٧) طه: ٦١.
(٨) البحر المحيط (٦/ ٢٥٤).
(٩) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٢).

يتضح من هذه الأمثلة أن أوزان الفعل الثلاثي المجرد ثلاثة:

(فعل) بفتح العين نحو (خدع، ذكر، سحت)، (فعل) بكسر العين نحو (عمي)، (فعل) بضم العين نحو (طهر).

ولا تخرج الأفعال الثلاثية المجردة في حالة الماضي عن هذه الأوزان الثلاثة، وقد ورد في قراءة ابن عامر في الآيات السابقة ما يتوافق مع هذه الأوزان.

وزن الماضي المجرد مع مضارعه:

وللفعل المجرد الثلاثي باعتبار الماضي مع المضارع ستة أبواب: لأن عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة يمتنع منها كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة:

(فعَل يفعُل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، (فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، (فعَل يفعَل) بفتح العين في الماضي والمضارع، (فعِل يفعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، و(فعِل يفعِل) بكسر العين في الماضي والمضارع، (فعُل يفعُل) بضم العين في الماضي والمضارع[٢].

هذه هي الأوزان المستعملة في العربية. ومما جاء في باب (فعَل يفعُل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ و﴿ يَعْكُفُونَ ﴾[٣]، فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الراء والكاف في كل من يعرشون ويعكفون، وقرأ الباقون بضم الراء والكاف في الفعلين وهي قراءة ابن

(١) المستنير في تخريج القراءات المتواترة للدكتور محمد محيسن (٢/ ٣٨).
(٢) شذا العرف في فن الصرف للأستاذ أحمد الحملاوي من ص٢٩ إلى ٣٢.
(٣) الأعراف: ١٣٧، ١٣٨.

عامر[١]، والضم والكسر في عين هذين الفعلين لغتان واردتان عن العرب، والفعل الأول مضارع (عرش) بفتح الراء، والثاني مضارع (عكف) بفتح الكاف.

قال ابن منظور: «وعرَش يعرُش، ويعرِش عرْشًا؛ أي بناء من خشب بضم الراء وكسرها في المضارع، وعرش الكرم يعرشه بالكسر ويعرشه بالضم عرشًا وعروشًا»[٢]. وقال ابن منظور في (يعكفون): «عكف يعكُف بالضم، ويعكِف بالكسر عكفًا وعكوفًا»[٣].

وتذكر بعض الكتب أن كسر عين الفعلين لغة أسد، وأن الضم لغة باقي العرب[٤].

ومن هذا الباب أيضًا -أي: فتح العين في الماضي وضمها في المضارع- ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾[٥]، فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي (يصدون) بضم الصاد في موضع الكسر عند الباقين[٦]. واحتج بعض الناس بصحة الكسر -أي: كسر الصاد- وأنه بمعنى الضجيج بدليل صحبة (منه) للفعل، قال: ولو كان بمعنى الصدود لكان الأفصح أن يصحب الفعل (عنه) لا (منه)، لأن المستعمل من الكلام (صد عنه) لا (صد منه)، فلما كان الكلام (منه يصدون) دل على أنه عن الصدود بمعزل وأنه بمعنى الضجيج، ولو كان من الصدود لكانت «إذا قومك عنه يصدون» أو «منه يصدون عنك».

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧١).
(٢) لسان العرب (٤/ ٢٨٨٢).
(٣) اللسان (٤/ ٢٠٥٨).
(٤) المستنير في تخريج القراءات المتواترة للدكتور محمد محيسن (١/ ٢٣٧).
(٥) الزخرف: ٥٧.
(٦) حجة القراءات لأبي زرعة، ص٦٥٢، ط٤.

وحجة من يضم ذكرها الكسائي فقال: «هما لِغتان لا تختلفان في المعنى»[١]. ومما يقوي احتجاج الكسائي لقراءة الضم ما رواه الفراء عن العرب فقال: «العرب تقول: يصِد ويصُد (بكسر الصاد وضمها) ويشِد ويشُد، وينِم وينُم من النميم بالكسر والضم (فيصدون منه وعنه سواء)»[٢].

وقال الزمخشري: «وأما من قرأ (يصدون) بالضم فمن الصدود؛ أي من أجل هذا المثل يصدون ويعرضون عنه، وقيل: وهو الجلبة وأنهما لغتان نحو يعكُف ويعكِف»[٣].

وقال ابن منظور: «فيصدون بالكسر يضجون ويعجون و(يصدون) بالضم يعرضون»[٤].

ومما جاء في باب «فعَل يفعَل» بفتح العين فيهما: الفعل «يقنط» وهو في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ﴾[٧]، فقد قرأ الكسائي وأبو عمرو بكسر النون من «يقنط» في هذه الآيات، وقرأ الباقون بفتح النون وهي قراءة ابن عامر كما وردت قراءتها بالضم[٨]. قال الألوسي: «وماضيه مثله في التثليث»[٩] أي: بفتح النون وكسرها وضمها.

---

(١) المرجع السابق، ص٦٥٢، ط٤.
(٢) معاني القرآن (٣/ ٣٧).
(٣) الكشاف (٣/ ٤٢٣).
(٤) لسان العرب (٤/ ٢٤١٠).
(٥) الحجر: ٥٦.
(٦) الروم: ٣٦.
(٧) الزمر: ٥٣.
(٨) البحر المحيط (٥/ ٤٥٩).
(٩) تفسير روح المعاني للألوسي (٤/ ٣١٣).

وجاء في لسان العرب: «قنط – يقنط – قنوطًا» بفتح النون في الماضي وكسرها في المضارع مثل: جلس يجلس جلوسًا، وقنط قنطًا وهو قانط بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع مثل: يئس.

وقد نقل ابن منظور عن ابن جنى قوله: «(قنط يقنط) بفتح النون فيهما (كأبى يأبى، وفيه لغة أخرى قنط يقنط قنطًا بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والمصدر مثل تعب يتعب تعبًا»[١]، فمن ذلك يتبين أن الفعل «يقنط» يجيء من أربعة أبواب من باب: «جلس يجلس جلوسًا»، ومن باب: «يئس ييأس يأسًا»، ومن باب: «تعب يتعب تعبًا»، ومن باب: «أبى يأبى».

أما القراءة بضم النون فيكون الفعل من باب فعُل يفعُل بضم العين فيهما، ولكن هذه القراءة ليست من القراءات المتواترة.

ومما جاء من باب فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع «يحسب» حيث جاء في القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ﴾[٢].

فقد قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر كل ما جاء في القرآن من لفظ (يحسب) بفتح السين، وقرأه الباقون بالكسر[٣].

قال ابن منظور: «حسِب بكسر السين: الشيء كائنًا يحسَبه ويحسِبه بالفتح والكسر، والكسر أجود اللغتين»[٤].

وليس في قراءة ابن عامر ما هو من باب (فعُل – يفعُل) بالضم فيهما، ولا ما هو

(١) لسان العرب (٥/ ٣٧٥٢).
(٢) البقرة: ٢٧٣.
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣٦).
(٤) لسان العرب (٢/ ٨٦٦).

من باب (فعِل – يفعِل) بالكسر فيهما.

القلب المكاني في الفعل:

سبق أن أشرت إلى أن الميزان الصرفي هو (فعل)، فإن الحرف الأول من الموزون يقابل الفاء، والثاني يقابل العين، والثالث يقابل اللام، وهذا هو الأصل في ترتيب المادة اللغوية، إلا أن بعض الأفعال ورد مخالفًا لهذا الترتيب، فتأتي العين موضع اللام، فهو تقديم بعض الحروف في الكلمة على بعض[1].

وأكثر ما يكون ذلك في المهموز والمعتل (كأيس): عفل في (يئس) فعل و(ناء) في (نأى) (فلع، فعل) ويقل في غيرهما نحو (امضحل، اضمحل) و(اكرهف، واكفهر)[2].

ويعرف القلب المكاني في الكلمة بأنه «إذا وجدنا كلمتين اتفقتا في نوع الحروف وعددها، واختلفتا في ترتيبها، وكان معنى الكلمتين واحدًا، نظرنا في مصدرهما، فإذا وجدنا لكل منهما مصدرًا دلنا ذلك على أن كلًّا منهما مستقلة عن الأخرى، وإن لم نجد إلا مصدرًا واحدًا فالتي يتفق ترتيب حروفها مع ذلك المصدر هي أصل الكلمة الأخرى، والأخرى مقلوبة عن الأولى، ونقول: إن في الكلمة قلبًا مكانيًّا».

مثال ذلك: الكلمتان (جذب وجبذ) بينهما اتفاق في عدد الحروف ونوعها مع اختلاف في ترتيبها ومع اشتراك في المعنى، فوجود مصدر لكل من هاتين الكلمتين يمنع الحكم بقلب إحداهما عن الأخرى، ويرجح أنهما مادتان مستقلتان.

أما الفعلان: (نأى وناء) مثلًا فإننا نجد للأول مصدرًا، يقال: (نأى عنه، ينأى، نأيًا) بَعُد عنه، ولا نجد للثانية -وهي ناء- مصدرًا، وبهذا يظهر لنا أن «ناء» مقلوبة

(١) المثال في تصريف الأفعال للدكتور علي أحمد طلب، ص١٦.
(٢) شرح الشافية للرضي (١/ ٢١).

عن «نأى»[١].

وقد أثبت الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في بحث لغوي درس فيه ظاهرة القلب المكاني دراسة حديثة أن «الإحصاءات الحديثة التي تمت بواسطة الحاسب الإلكتروني لجذور اللغة العربية قد فسرت لنا ظاهرة القلب المكاني تفسيرًا علميًّا سليمًا، وأساس ذلك أن السلسلة الصوتية الأكثر شيوعًا على حسب ما جاء في جدول الإحصاءات تعد الصورة الحديثة للمادة اللغوية أو ما نسميه بالمقلوب، في حين أن الأقل شيوعًا في تلك الإحصاءات تعد الصورة الأصلية أو القديمة»[٢].

ومن ظواهر القلب المكاني في القرآن الكريم قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان لقوله تعالى: (أعرض وناء بجانبه)[٣] بتقديم الألف على الهمزة، فالألف تلي النون ثم تجيء الهمزة بعدها كـ(جاء)، وقرأ الباقون بتقديم الهمزة على الألف كـ(رأى) وهي قراءة هشام[٤].

فعلى قراءة ابن ذكوان بتقديم الألف على الهمزة يحتمل أن يكون في الفعل قلب مكاني، لأن الألف وهي لام الفعل وضعت موضع العين، بينما وضعت العين وهي الهمزة موضع اللام، فصار الفعل على وزن (فلع) وهو بمعنى: (بَعُدَ) لأنه مقلوب عن (نأى)، ويحتمل أن يكون الفعل من (ناء، ينوء) بمعنى (ثقل عليه الحمل). وعلى هذا الاحتمال فلا قلب في الفعل، ويكون كل من الفعلين (نأى – ناء) منتميًا إلى مادة لغوية مستقلة.

وفي هذا يقول ابن خالويه: «والحجة لمن قرأه بتأخير الهمزة أنه أراد معنى (ناء –

(١) المثال في تصريف الأفعال، ص١٧، ١٨.
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية (٣١/ ١٢).
(٣) الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١.
(٤) غيث النفع في القراءات السبع، ص١٩٩ بهامش ابن القاصح.

ينوء) إذا نهض بثقل مطيقًا لحمله، ودليله قوله تعالى: ﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾[١] وأصله (نوأ) فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومدها تمكينًا للهمزة بعدها»[٢].

وقال الألوسي: (ناء) بتقديم الألف على الهمزة، قيل: من باب القلب المكاني ووضع العين مكان اللام «كراء»، وقيل: لا قلب، و(ناء) بمعنى (نهض)[٣].

والظاهر أن قراءة ابن ذكوان هذه إلى القلب المكاني أقرب حتى لا يختلف المعنى في القراءتين، ولأن المشهور في الفعل (ناء) قلبه عن (نأى).

الفعل الثلاثي المزيد فيه:

والفعل المزيد فيه قسمان: ثلاثي مزيد، ورباعي مزيد، أما المزيد الرباعي فليس من المواضع الخلافية بين القراء. وأما المزيد الثلاثي فهو موضوع هذا المبحث، وهو: إما مزيد بحرف واحد، أو بحرفين، أو بثلاثة، والأفعال المزيدة الثلاثية التي قرأها ابن عامر بالزيادة إنما هي من قبيل المزيد بحرف أو بحرفين، وسأعرضها فيما يلي على النحو التالي:

أولًا: المزيد بالهمزة:

قد يزاد الفعل الثلاثي بالهمزة في أوله، وقد قرأ ابن عامر بزيادة الهمزة في الفعل الثلاثي في أكثر من موضوع منها:

قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[٤] فقد قرأ الشامي (وهو ابن عامر) وحده من بين السبعة (ننسخ) بضم النون الأولى وكسر السين في حين قرأه الباقون بفتح النون

(١) القصص: ٧٦.
(٢) الحجة في القراءات السبع، ص ٢٢٠.
(٣) تفسير الألوسي (٤/ ٥٧٦).
(٤) البقرة: ١٠٦.

الأولى وفتح السين[١]. فيكون الفعل على قراءة ابن عامر من (أنسخ) على وزن (أفعل) المزيد بالهمزة وهي همزة التعدية أو النقل لأنها جعلت (نسخ) المتعدي لواحد متعديًا لاثنين. قال ابن الأنباري: «ومن قرأ (ننسخ) بالضم جعله من أنسخت فلانًا الشيء إذا حملته على نسخه»[٢]، والمفعول الأول في الآية محذوف، تقديره: (ما ننسخك) أي: يا محمد[٣]. وتكون (ما) على هذا في موضع نصب على المفعول الثاني، و(من آية) تمييزًا لها.

ويرى مكي بن أبي طالب «أن الفعل على قراءة ابن عامر من (أنسخت الكتاب) على معنى: وجدته منسوخًا، مثل أحمدت الرجل، وجدته محمودًا، وأبخلت الرجل، وجدته بخيلًا، ولا يجوز أن يكون (أنسخت) بمعنى (نسخت) إذ لم يسمع ذلك، ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعدي، لأن المعنى يتغير، ويصير المعنى: ما نسختك يا محمد من آية. وإنساخه إياها إنزالها عليه فيصير المعنى: ما ننزل عليك من آية أو ننسها نأت بخير منها، يؤول المعنى إلى أن كل آية أنزلت أتى بخير منها، فيصير القرآن كله منسوخًا. وهذا لا يمكن، لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن. فلما امتنع أن يكون (أفعل) و(فعل) فيه بمعنى، إذ لم يسمع، وامتنع أن تكون الهمزة للتعدي، لفساد المعنى، لم يبق إلا أن يكون من باب (أحمدته وأبخلته) وجدته محمودًا وبخيلًا»[٤].

ومما يلاحظ أن مكيًّا يرفض أن تكون الهمزة للتعدية، لأن معنى الفعل يتغير فيصير (ما ننزل من آية) وهو ليس المعنى المراد، وعلى هذا الاعتبار بنى مكي رأيه، ولكن يبدو أن اعتبار الهمزة للتعدية لا يُغيِّر المعنى، بل إن الذي يُغيِّر معنى الفعل همزة الإزالة لا همزة التعدية كما يقال: أعجمت الكلمة أي: أزلت عجمتها، أما همزة

(١) غيث النفع، ص٥٥.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١١٧).
(٣) حجة أبي زرعة، ص١٠٩.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٥٧).

التعدية أو النقل فلا تُغيِّر معنى الفعل، وإنما تنقل الفعل اللازم إلى التعدي أو تنقل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى فعل متعدٍّ إلى مفعولين كما في هذا الفعل.

ولو نظر مكي إلى هذه التفرقة بين همزة التعدية وهمزة الإزالة لما وقع في هذه التأويلات، على أنه لا مانع أن يكون الفعل أيضًا بمعنى: وجد.

ومما قرأه ابن عامر من الأفعال بزيادة الهمزة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ ﴾[١].

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (ليَضلوا) بفتح الياء، وقرأ الباقون بضم الياء فيكون الفعل على هذه القراءة من (أضل) المزيد بهمزة التعدية[٢].

قال الألوسي: (ليضلوا) قومهم الذين يشايعونهم حسبما ضلوا[٣].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾[٤] فقد قرأ نافع وابن عامر (يقتروا) بضم الياء وكسر التاء، وقرأ الكوفيون بفتح الياء وضم التاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء وكسر التاء[٥].

فيكون الفعل على قراءة ابن عامر من (أقتر) المزيد بالهمزة و(أقتر) هنا بمعنى: قتر، المجرد، كأسرى وسرى[٦].

---

(١) إبراهيم: ٣٠.
(٢) البحر المحيط (٥/ ٤٢٥)، والنشر (٢/ ٢٩٩).
(٣) روح المعاني، تفسير الألوسي (٤/ ٢٣٥).
(٤) الفرقان: ٦٧.
(٥) شرح ابن القاصح، ٣٣٨، ٣٣٩.
(٦) مختار الصحاح: مادة (قتر).

ثانيًا: المزيد بالألف:

وقد يزاد الفعل الثلاثي بالألف، كما جاء على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾[١]. فقد قرأ حمزة والكسائي الأفعال الثلاثة وهي (تقاتلوهم، يقاتلوكم، قاتلوكم) بالتجريد؛ أي بدون زيادة ألف، وقرأ الباقون بضم التاء وفتح القاف ثم ألف بعدها وكسر التاء في الفعلين (تقاتلوهم)، (يقاتلوكم) وبزيادة ألف بين القاف والتاء في الفعل الثالث (قاتلوكم)[٢] وهي قراءة ابن عامر.

فكل من الأفعال الثلاثة مزيد بالألف فهي من (قاتل) على وزن (فاعل) الدال على المشاركة، وقد اختار الطبري هذه القراءة؛ أي بزيادة الألف وآثرها على القراءة بتجريد الفعل وفي ذلك يقول: «وأولى هاتين القراءتين بالصوات قراءة من قرأ: ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾، لأن الله -تعالى ذكره- لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه في حال إذا قاتلهم المشركون بالاستسلام لهم حتى يقتلوا منهم قتيلًا، بعد ما أذن له ولهم بقتالهم، فتكون القراءة بالإذن بقتلهم بعد أن يقتلوا منهم أولى»[٣].

ومما قرأه ابن عامر بزيادة الألف ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ ﴾[٥] فقد قرأ حمزة والكسائي كلًّا من الفعلين (عقدت ولامستم) بالتجريد، أي من غير ألف بعد العين وبعد اللام،

(١) البقرة: ١٩١.
(٢) شرح ابن القاصح، ٢٠٨.
(٣) تفسير الطبري، جامع البيان (٣/ ٥٦٨).
(٤) النساء: ٣٣.
(٥) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

ووافقهم عاصم في قراءة الفعل الأول على التجريد، وقرأ الباقون بزيادة الألف بعد العين في (عاقدت) وبزيادة الألف بعد اللام في (لامستم)[١]، قال ابن خالويه في (عاقدت): «فالحجة في قراءة (عاقدت أيمانكم) لمن أثبت الألف أنه جعله من المعاقدة، وهي المحالفة في الجاهلية؛ أي أنه يواليه ويرثه ويقوم بثأره، فأمروا بالوفاء لهم، ثم نسخ ذلك بآية المواريث، فحسنت الألف هاهنا، لأنها تجيء في بناء فعل الاثنين»[٢].

وقال أيضًا في ﴿ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ ﴾: «فالحجة لمن أثبتها (أي: الألف) أنه جعل الفعل للرجل والمرأة، ودليله: أن فعل الاثنين لم يأت عن فصحاء العرب إلا بـ (فاعلت) وبـ(المفاعلة)، وأوضح الأدلة على ذلك قولهم: (جامعت المرأة)، ولم يسمع منهم جمعت»[٣].

ومما قرأه بالزيادة أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[٤] فقد قرأ الكوفيون وابن عامر (يدافع) بفتح الياء وسكون الدال من غير ألف بعدها، في حين قرأ الباقون (يدفع) بفتح الياء وسكون الدال من غير ألف بعدها، وفاعل هذا بمعنى فعل المجرد نحو: (جاوزت وجزت)[٥] فزيادة الألف هنا لا تدل على المشاركة، بل إن الفعل باقٍ على أصله من معنى المجرد وإن كانت الألف لا تدل على المشاركة فلعلها تدل على تأكيد معنى الحدث.

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٩-٢٥٠).
(٢) الحجة في القراءات السبع، ١٢٣.
(٣) المرجع السابق ١٢٤.
(٤) الحج: ٣٨.
(٥) البحر المحيط (٦/ ٣٧٣).

ثالثًا: المزيد بتضعيف عينه:

وقد يزاد الفعل أيضًا بتضعيف عينه كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[١] فقد قرأ الكوفيون وخلف (يكذبون) بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر (يكذبون) بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال[٢].

فعلى قراءة ابن عامر يكون الفعل من (كذب) بتضعيف العين بمعنى: أن المنافقين يستحقون العذاب الأليم بتكذيبهم للرسول صلى الله عليه وسلم، وقد ضعَّف الطبري هذه القراءة، ورجح عليها قراءة الكوفيين (يكذبون) بفتح الياء وتخفيف الذال من الفعل (كذب) بتخفيف العين. يقول الطبري: «ولو كان الصحيح من القراءة على ما قرأه القارئون في سورة البقرة (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذّبون) -بتضعيف العين- لكانت هذه القراءة في السورة الأخرى (والله يشهد إن المنافقين لمكذبون) ليكون الوعيد لهم الذي هو عقيب ذلك وعيدًا على التكذيب»[٣].

وهذه هي عادة (الطبري) في ترجيح بعض القراءات على بعض، فهو يحكم موقفه الشخصي، ولم يضع في اعتباره أن القراءات قائمة على الرواية والنقل لا على الاجتهاد الشخصي من القارئ.

ومما قرأه ابن عامر بتضعيف العين كل ما جاء في القرآن من لفظ (يبشر) المضارع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾[٤]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم «يبشرك» ونحوه بضم الياء وفتح الباء وتشديد

(١) البقرة: ١٠.
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨).
(٣) وتفصيل ذلك في تفسير الطبري جامع البيان (١/ ٢٨٤-٢٨٦) تحقيق محمود شاكر.
(٤) آل عمران: ٣٩.

الشين مع كسرها، في حين قرأه حمزة والكسائي بفتح الياء وسكون الباء وضم الشين المخففة[١]. قال أبو شامة: «والخلاف في هذا الفعل المضارع، هل هو مضارع (فعل) بتخفيف العين كـ(خرج) أو مضارع (فعل) بتضعيف العين كـ(سوّل)؟ وهما لغتان: إلا أن المشدد مجمع عليه في القرآن في الفعل الماضي والأمر»[٢].

ومما قرأه أيضًا بتضعيف العين ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾، ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا ﴾، ﴿ وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ ﴾[٣]، ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا أَوْلَٰدَهُمْ ﴾[٤]، ﴿ ثُمَّ قُتِلُوٓا أَوْ مَاتُوا ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر (قتلوا) في هذه الآيات بتشديد التاء؛ أي بتضعيف العين[٦].

وهذه الأفعال مبنية للمفعول إلا ﴿ قَتَلُوٓا أَوْلَٰدَهُمْ ﴾ في الأنعام فهو مبني للفاعل. وتضعيف عين الفعل هنا لمعنى التكثير[٧].

ومما قرأه أيضًا بتضعيف العين ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ ﴾[٨] فقد قرأ ابن عامر (فقدر) بتشديد الدال أي: ضيق[٩].

ومما قرأه بتضعيف العين ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾[١٠] فقد قرأ حمزة والكسائي وابن عامر (جمع) بتشديد الميم، ولهشام وجه التخفيف

(١) شرح ابن القاصح، ٢٢٤، ٢٢٥.
(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٨٧.
(٣) آل عمران: ١٦٨، ١٦٩، ١٩٥.
(٤) الأنعام: ١٤٠.
(٥) الحج: ٥٨.
(٦) الوافي في شرح الشاطبية، ٢٤٠، والبحر المحيط (٤/ ٢٣٤).
(٧) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ١٢٣).
(٨) الفجر: ١٦
(٩) حجة القراءات لأبي زرعة، ٧٦١، ط٤.
(١٠) الهمزة: ٢.

كالباقين[١]. ولعل الزيادة في هذه الأفعال بتضعيف العين تدل على تأكيد الحدث وتكراره.

رابعًا: المزيد بهمزة الوصل والتاء:

فكما أن الفعل الثلاثي يزاد بحرف واحد، فإنه يزاد بحرفين، ومن ذلك: المزيد بهمزة الوصل والتاء كما جاء في قوله تعالى: ﴿ أمن لا يهدي ﴾[٢] فقد قرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وكذلك قرأ أبو عمرو وقالون غير أنهما اختلسا فتحة الهاء، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، وقرأ حفص بفتح الياء وكسر الهاء والتشديد، وكذلك قرأ أبو بكر غير أنه كسر الياء مع كسر الهاء[٣].

فهذه خمس قراءات كلها بتشديد الدال إلا قراءة حمزة والكسائي فإنها بتخفيف الدال «وحجة من شدد الدال أنه بناه على (اهتدى – يهتدي) ثم أدغم التاء في الدال، بعد أن ألقى حركة التاء على الهاء ففتحها، وفي هذه القراءة مبالغة في ذم الكفار وآلهتهم لأنها لا تهتدي في أنفسها، إلا أن تهدي»[٤].

ومما قرأه ابن عامر من الأفعال مزيدًا بهمزة الوصل والتاء ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾[٥] فقد قرأ المكي والبصري وهما ابن كثير وأبو عمرو بتخفيف التاء الأولى وكسر الخاء من غير ألف وصل والباقون بألف وصل وتشديد التاء وفتح الخاء[٦]. وهذه قراءة ابن عامر وعليها يكون الفعل مزيدًا بهمزة الوصل والتاء.

---

(١) شرح ابن القاصح، ص٣٩٤.
(٢) يونس: ٣٥.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/ ٥١٨).
(٤) الكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/ ٥١٨)، وتفسير القرطبي (٤/ ٣١٨١).
(٥) الكهف: ٧٧.
(٦) النشر (٢/ ٣١٤)، وغيث النفع في القراءات السبع، ص٢٠٦، بهامش شرح ابن القاصح.

قال أبو حيان: «ويقال (تخِذ، واتخذ) نحو تبع واتبع، فهو افتعل من (تخذ) وأدغم التاء في التاء، والتاء أصل عند البصريين وليس من الأخذ»[١].

وقال الألوسي: «واتخذ، افتعل، فالتاء الأولى أصلية والثانية تاء الافتعال أدغمت فيها الأولى ومادته (تخذ) لا (أخذ) وإن كان بمعناه لأن فاء الكلمة لا تبدل إذا كانت همزة أو ياء مبدلة منها»[٢].

ومما قرأه بزيادة الهمزة والتاء ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[٣]، فقد قرأ ابن كثير وورش وهشام (يخصمون) بفتح الخاء وتشديد الصاد، وابن ذكوان وعاصم والكسائي بكسر الخاء وتشديد الصاد[٤].

وأصل (يخصمون) يختصمون من اختصم وهو افتعل، والدليل على هذا قراءة أُبي (يختصمون) فنقلت حركة التاء وهي الفتحة إلى الخاء، ثم أدغمت التاء في الصاد فأصبحت صادًا مشددة مكسورة والخاء مفتوحة وهذه قراءة هشام، وابن ذكوان كذلك إلا أنه كسر الخاء اتباعًا لكسرة الصاد[٥].

خامسًا: المزيد بهمزة الوصل وتضعيف اللام:

ومن الأفعال الثلاثية المزيدة ما هو مزيد بهمزة الوصل وتضعيف اللام، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ ﴾[٦] فقد قرأ الشامي - وهو ابن عامر - (تَزْوَرُّ) بإسكان الزاي وتخفيفها وتشديد الراء بوزن (تحمر)[٧]

(١) البحر المحيط (٦/ ١٥٢).
(٢) روح المعاني المعروف بتفسير الألوسي (٥/ ١١٤).
(٣) يس: ٤٩.
(٤) شرح ابن القاصح، ٣٥٧.
(٥) البحر المحيط (٧/ ٣٤٠، ٣٤١).
(٦) الكهف: ١٧.
(٧) شرح ابن القاصح، ص٣١٥.

فيكون الفعل من ازْوَرَّ المزيد بهمزة الوصل وتضعيف اللام على وزن افعَلَّ.

سادسًا: المزيد بالتاء وتضعيف العين:

ومن الأفعال أيضًا ما هو مزيد بالتاء وتضعيف العين، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ ﴾[١] فقد قرأ نافع وابن عامر(تَسَّوى) بفتح التاء وتشديد السين والواو، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (تسوى) بفتح التاء وتخفيف السين. وقرأ الباقون بضم التاء وتخفيف السين[٢].

فعلى قراءة ابن عامر يكون الفعل مضارعًا ماضيه (تسوى) وهو مزيد بالتاء وتضعيف العين.

قال ابن الأنباري: «فمن قرأ بتشديد السين والواو كان التقدير فيه (تتسوى) فأبدلت التاء الثانية سينًا لقرب مخرجها وأدغمت السين في السين»[٣].

ومما هو مزيد بالتاء وتضعيف العين ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر (تلقف) بفتح التاء واللام وتشديد القاف[٦].

وأصل الفعل (تتلقف) وماضيه (تلقف) بوزن تفعل بزيادة التاء وتضعيف العين. قال الزجاج: «فلما اجتمعت تاءان حذفت إحداهما والمحذوفة الثانية لأن التكرار بها وقع وليست الأولى هي المحذوفة، لأن الأولى علامة المضارع والعلامات

(١) النساء: ٤٢.
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٩).
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٥٤).
(٤) الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥.
(٥) طه: ٦٩.
(٦) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧١).

لا تُحذف»[١].

هذه هي بعض الأفعال المجردة والمزيدة التي وردت في القرآن على قراءة ابن عامر، وهي لا تخرج في أوزانها ومعانيها عما قرره علماء الصرف واللغة في كتبهم.

صوغ المضارع والأمر

يصاغ المضارع الماضي ويصاغ الأمر من المضارع.

أما المضارع فإن صيغته تشتق من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله للدلالة على التكلم، أو الخطاب أو الغيبة، وهي الأحرف الأربعة يجمعها قولك «نأتي، أو أنيت، أو نأيت» ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولًا نحو «دحرج» أم كان بعضها زائدًا نحو: «قدم - وأكرم - وقاتل». وجب أن يكون حرف المضارعة مضمومًا .. وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسر في مضارع الرباعي نحو (يُكرِم، ويُقدِّم، ويُقاتِل، ويُدحرِج)[٢].

ومن ذلك قراءة ابن عامر (يُنَسى) بضم الياء وفتح النون وتشديد السين من قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[٣] فقد قرأ ابن عباس وابن عامر (ينسينك) بفتح النون وتشديد السين على التكثير. يقال: نسى وأنسى بمعنى واحد[٤]، فالفعل المضارع (يُنَسّى) على قراءة ابن عامر مأخوذ من (نسَّى) الذي صار رباعيًّا بتضعيف العين.

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٣/ ٨٤٩).
(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٤/ ٣١١).
(٣) الأنعام: ٦٨.
(٤) تفسير القرطبي (٣/ ٢٤٤٩).

كما أخذ المضارع من الماضي الرباعي في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ﴾[١] بضم الياء وسكون النون وتخفيف الجيم في الفعل (ينجي) وهو من (أنجى) الرباعي وهذه قراءة ابن عامر[٢]، وقد حذفت الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي هو على زنة أفعل[٣].

ويؤخذ الأمر من الفعل المضارع بعد حذف حرف المضارعة منه من أوله ... فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا نحو: يكتب ويعلم، اجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن[٤].

وعين الأمر تتبع عين المضارع في حركتها؛ فإن كانت مضمومة في المضارع ضمت في الأمر كقوله تعالى: (فاعتُلوه)[٥] بضم التاء على قراءة ابن عامر ونافع وابن كثير على حين كسرها الباقون[٦]. والضم والكسر في التاء لغتان.

قال ابن منظور: «عتله (بفتح التاء) ويعتله (بكسر التاء) ويعتله (بضم التاء) عتلًا فانعتل جره جرًا عنيفًا»[٧].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ﴾[٨]، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص بضم الشين في (انشزوا فانشزوا) وقرأ الباقون بكسر الشين وهما لغتان: نشَز ينشز (بضم الشين وكسرها)[٩].

---

(١) الأنعام: ٦٤.
(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٢٤٤٤).
(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٤/ ٣١٤).
(٤) المنصف لابن جني (١/ ٥٦)، ومنحة الجليل (٤/ ٣١٢).
(٥) الدخان: ٤٧.
(٦) شرح ابن القاصح، ٣٦٨.
(٧) لسان العرب (٤/ ٢٨٠١) مادة: عتل.
(٨) المجادلة: ١١.
(٩) حجة القراءات لأبي زرعة (٧٠٥) ط٤.

ويتضح الفرق بين القراءتين فيما إذا ابتدئ بهمزة الوصل، فإنها تضم في قراءة ضم عين الفعل وتكسر في قراءة الكسر كالفرق بين (اقتل واضرب) وهذا بالنسبة للأمر من الثلاثي، أما الأمر من الرباعي الذي هو على وزن (أفعل) فيبدأ بهمزة قطع مفتوحة كقوله تعالى: ﴿ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[1] فقد قرأ العامة ومنهم ابن عامر بقطع الألف (أي الهمزة) وكسر الميم[2] فيكون من أجمع يُجمِع لا من جمع يَجمَع.

(١) يونس: ٧١.

(٢) تفسير القرطبي (٤/ ٤٢٠١).

أنواع الفعل

الشائع لدى جمهور النحويين أن الفعل ينقسم من حيث دلالته على الزمن إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الفعل الماضي:

وهو ما دلَّ على حدث مضى كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[١]، فقد قرأ نافع وابن عامر (واتخذوا) بفتح الخاء فعلًا ماضيًا[٢].

وكما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ ﴾[٣] فقد قرأ الأخوان وهما حمزة والكسائي (يطوع) بالياء التحتية وتشديد الطاء وجزم العين بمن الشرطية، وقرأ الباقون بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين على أنه فعل ماض[٤].

وكما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر وابن كثير (قال) بفتح القاف واللام وألف بينهما في حين قرأه الباقون (قل) بضم القاف وسكون اللام من غير ألف بينهما[٦].

ومن علامة الماضي اتصاله بتاء الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا

(١) البقرة: ١٢٥.
(٢) غيث النفع، ٥٩.
(٣) البقرة: ١٥٨.
(٤) غيث النفع، ٦٢.
(٥) الإسراء: ٩٣.
(٦) شرح ابن القاصح، ٣١٣.

وَضَعَتْ﴾[١]. فقد قرأ ابن عامر (وضعت) بسكون العين وضم التاء[٢] وهي تاء المتكلم.

ومن علامة الماضي أيضًا اتصاله بتاء التأنيث الساكنة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ ﴾[٣]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (دارست) بألف بعد الدال وإسكان السين وفتح التاء كـ(قاتلت)، وقرأ الشامي -وهو ابن عامر- (درست) بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء كـ(ذهبت) والباقون بغير ألف وإسكان السين وفتح التاء كـ(خرجت)[٤]، فعلى قراءة ابن عامر يكون الفعل ماضيًا متصلًا بتاء التأنيث الساكنة.

الثاني: الفعل المضارع:

وهو ما دلَّ على الحال أو الاستقبال والقرائن المعنوية أو اللفظية هي التي تحدد دلالته على الحال أو الاستقبال، ويبدأ بحرف المضارعة كتاء الخطاب.

ومما قرأه ابن عامر بتاء الخطاب المواضع الآتية وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[٥] بالتاء في (تعملون)[٦] في موضع الياء على قراءة ابن كثير.

وقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٧] بالتاء في (تعبدون) في موضع الياء على قراءة حمزة والكسائي وابن كثير[٨].

---

(١) آل عمران: ٣٦.
(٢) شرح ابن القاصح، ٢٢٣.
(٣) الأنعام: ١٠٥.
(٤) حجة القراءات لأبي زرعة، ص٢٦٤، وغيث النفع، ص١٢٢.
(٥) البقرة: ٧٤.
(٦) غيث النفع، ص٥٢.
(٧) البقرة: ٨٣.
(٨) غيث النفع، ص٥٢.

وقوله تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾[١] بتاء الخطاب في (تقولون) في موضع الياء على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة وروح[٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ ﴾[٣] بالتاء في (ترى) على قراءة نافع وابن عامر في موضع الياء على قراءة الباقين. والمخاطب هو النبي عليه الصلاة والسلام لأن عليه نزل القرآن فهو المخاطب به[٤].

وقد رجح الطبري قراءة الخطاب على قراءة الغيبة في (ترى)، فقال: «إنما اخترنا ذلك على قراءة (الياء) لأن القوم إذا رأوا العذاب، أيقنوا أن القوة لله جميعًا وأن الله شديد العذاب فلا وجه أن يقال: لو يرون أن القوة لله جميعًا حينئذ»[٥].

ومما قرأه ابن عامر من الأفعال المضارعة بالياء ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا ﴾[٦] فقد قرأ هشام عن ابن عامر (يحسبن) بياء الغيبة مع ورود القراءة عنه بالتاء أيضًا كقراءة الباقين[٧].

وفي قوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[٨] فقد زاد ابن عامر ياء قبل التاء مع تخفيف الذال[٩].

ومما قرأه ابن عامر الأفعال المضارعة بالنون ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلْهُ

---

(١) البقرة: ١٤٠.
(٢) المستنير، د/ محمد محيسن (١/ ٣٩، ٤٠).
(٣) البقرة: ١٦٥.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٧١).
(٥) تفسير الطبري (٣/ ٢٨٦) ط٢، تحقيق محمد أحمد شاكر.
(٦) آل عمران: ١٦٩.
(٧) الوافي في شرح الشاطبية، ٢٤٠.
(٨) الأعراف: ٣.
(٩) إبراز المعاني، ٤٧١.

نَارًا ﴾[١] ، ﴿ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّتٍ ﴾[٢] ، ﴿ يُدْخِلْهُ جَنَّتٍ ﴾[٣] فقد قرأ نافع وابن عامر بالنون مكان الياء في كل من (يدخله – يكفر)[٤].

وقوله تعالى: ﴿ نضاعف ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر وابن كثير بالنون وتشديد العين وكسرها من غير ألف بعد الضاد[٦].

الثالث: فعل الأمر:

وهو ما دل على الطلب، ومثاله قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ ﴾[٧] فقد قرأ ابن عامر (قُل) بضم القاف وسكون اللام من غير ألف بينهما[٨]. وهو فعل أمر على قراءة ابن عامر.

---

(١) النساء: ١٤.
(٢) التغابن: ٩.
(٣) الطلاق: ١١.
(٤) الوافي في شرح الشاطبية، ٢٤٣.
(٥) الأحزاب: ٣٠.
(٦) حجة القراءات لأبي زرعة، ص٥٧٥.
(٧) الأنبياء: ٤.
(٨) شرح ابن القاصح، ص٣٢٨.

الفعل الأجوف

الفعل الأجوف: هو ما كانت عينه ألفًا أو واوًا أو ياء، فإن كانت عينه ألفًا فلا بد أن تكون مقلوبة عن واو أو ياء، تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا[١].

ومما يعد من قبيل الفعل الأجوف ما جاء في قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌ ﴾[٢] فقد قرأ نافع وابن عامر (سال) بألف من غير همزة[٣]؛ أي بألف خالصة على أنه فعل أجوف.

وفي أصل هذه الألف أوردت كتب القراءات والاحتجاج لها احتمالات عدة، فقال مكي بن أبي طالب: «وحجة من ترك الهمز أنه تحتمل قراءته ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون قد جعل الفعل من (السؤال) لكن أبدل من الهمزة ألفًا فتكون الهمزة في (سائل) أصلية.

الثاني: أنه جعله من (سال – سِلْت – يسال) لغة في السؤال، ونظيره (خفت – تخاف) فتكون الألف في (سال) بدلا من (واو) كـ(خاف).

الثالث: أنه جعله من (السيل) من (سال يسيل)، فتكون الألف في (سال) بدلًا من ياء ومثله (كال – يكيل)، وتكون الهمزة في (سائل) بدلًا من ياء»[٤].

ويوضح ابن القاصح هذه الاحتمالات الثلاثة فيقول: «(سال) بوزن (قال) أي

---

(١) المثال في تصريف الأفعال، د/ علي أحمد طلب، ص ١٢٠.
(٢) المعارج: ١.
(٣) حجة القراءات، ٧٢١.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥).

بألف ساكن مبدل من همزة أو من واو أو من ياء؛ يعني أن الألف على قراءة نافع وابن عامر تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بدلًا من الهمزة وهو الظاهر، وهو من البدل السماعي وأصله (سأل).

ثانيها: أن تكون منقلبة عن واو، فتكون من (سال) وأصله (سوِل) بكسر الواو كـ(خوف) على وزن فعل بكسر العين.

ثالثها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء من (سال يسيل) وأصله (سَيل) بفتح الياء؛ أي: (سال عليهم واد فأهلكهم).

والألف على هذين الوجهين من البدل القياسي»[1].

وكثير من علماء القراءات يرجحون أن قراءة نافع وابن عامر مردها (سأل) المهموز مع أن إبدال الهمزة ألفًا هنا لا يتمشى مع مذهب نافع في تخفيف الهمزة، فهو يخفف الهمزة التي تقابل فاء الكلمة لا عينها، ولا يتمشى أيضًا مع مذهب ابن عامر إذ إن مذهبه تحقيق الهمزة، وعلى هذا فيكون القول بأن أصل الألف ياء أو واو هو الأظهر اتساقًا مع مذاهب القراء.

ومن الملاحظ أيضًا أن ابن القاصح ذكر أن (سال) وزنه (فال) ولكن يبدو أن وزنه (فعل) بفتح العين على القول بإبدال الألف من الهمزة أو الياء، وأن وزنه (فعل) بكسر العين على القول بإبدال الألف من الواو، لأن ما يحدث في الكلمة إعلال أو إبدال لا يتبعه تغيير في الميزان إلا إذا كان في الكلمة حذف أو قلب مكاني فيحدث مثله في الميزان.

---

(١) شرح ابن القاصح، ٣٨٣.

الفعل الجامد

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف:

فالجامد: ما لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للماضي كـ «ليس» من أخوات كان، و(كرب) من أفعال المقاربة. و(عسى وحرى واخلولق) من أفعال الرجاء، و(أنشأ وطفق وجعل وعلق) من أفعال الشروع، و(نعم وحبذا) في المدح، و(بئس وساء) في الذم[١].

ومما هو من الأفعال الجامدة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٢]، فقد قرأه ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح النُون وكسر العين، وحجة من فتح النون وكسر العين أنه أتى بالكلمة على أصلها فالأصل (نَعِم) بكسر العين كما قالوا: (شهد ولعب) بفتح الشين وكسر الهاء في الأول، وفتح اللام وكسر العين في الثاني، فتركوا الأول على فتحه[٣].

ومن الأفعال الجامدة (حاش) وهو في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٤] فقد قرأ الجمهور (حاش) بغير ألف بعد الشين وهي قراءة ابن عامر، أما على قراءة (لله) بلام الجر فلا يجوز أن يكون ما قبلها من (حاش – أو حاشا أو حشى) حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر ولأنه تصرف فيه بالحذف وأصل التصرف بالحذف أن لا يكون في الحروف[٥].

---

(١) شذا العرف في فن الصرف، ٤٧، ٤٨.
(٢) البقرة: ٢٧١.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣١٦).
(٤) يوسف: ٣١.
(٥) البحر المحيط (٥/ ٣٠٣).

توكيد الفعل بالنون

تلحق نونا التوكيد فعل الأمر نحو (اضربن زيدًا) والفعل المضارع الدال على طلب نحو: (لتضربن زيدًا ولا تضربن زيدًا)[١]، فإذا لحقت نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة الفعل فإن كان مسندًا إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر فتح آخره لمباشرة النون له ولم يحذف منه شيء، وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين لم يحذف أيضًا من الفعل شيء، وحذفت نون الرفع فقط لتوالي الأمثال وكسرت نون التوكيد تشبيهًا لها بنون الرفع، وإن كان مسندًا إلى واو الجماعة فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وواو الجمع لالتقاء الساكنين[٢].

فمثال المسند إلى مفرد ما ذكر في قوله تعالى: ﴿ تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّيٓ ﴾[٣] وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ ﴾[٤]. فقد قرأ ابن عامر (تسألن) في الآية الأولى بفتح اللام وتشديد النون وسكونها في الوقف وكسرها في الوصل. أما في الآية الثانية فقد قرأ بفتح اللام وتشديد النون أيضًا، إلا أنه أثبت الياء بخلف عن ابن ذكوان فله وجه الحذف[٥].

فعلى هذه القراءة يكون الفعل المضارع مؤكدًا بالنون وقد كسرت هذه النون لمناسبة ياء المتكلم بغض النظر عن إثباتها وحذفها لأنها موجودة في التقدير. قال ابن الأنباري: «من قرأ بغير ياء حذفها للتخفيف واجتزأ بالكسرة عنها، وكذلك من قرأ بالتشديد مع حذف الياء وكان في الأصل فيه أن تأتي بثلاث نونات؛ نوني التوكيد ونون الوقاية، فاجتمعت ثلاث نونات، فاستثقلوا اجتماعها فحذفوا الوسطى

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ٣٠٩) تحقيق محيي الدين.
(٢) شذا العرف في فن الصرف، ٥٧.
(٣) هود: ٤٦.
(٤) الكهف: ٧٠.
(٥) شرح ابن القاصح على الشاطبية، ٢٩١.

(يقصد الثانية من نون التوكيد لأنها مشددة) وكان حذفها أولى من الأولى والثالثة»[١]. والقول بحذف النون الثانية من نون التوكيد المشددة حرصًا على بقاء النون الأولى لإفادة التوكيد والنون الثالثة لأنها للوقاية فيه تكلف، لأنه لا مانع أن تكون هذه النون للتوكيد وقد اعتمدت ياء المتكلم عليها لأنها تغني عن نون الوقاية، ولا مانع أن تكون هذه النون نون التوكيد الخفيفة أدغمت في نون الوقاية.

ومثال ما اتصل بضمير الاثنين وأكد بالنون قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٢].

قال القرطبي في قراءة تشديد النون: «وهي قراءة هشام عن ابن عامر بتشديد النون في موضع جزم على النهي، والنون للتوكيد وحركت لالتقاء الساكنين، واختير لها الكسر لأنها أشبهت نون الاثنين، وقرأ ابن ذكوان بتخفيف النون على النفي. وقيل: هو حال على (استقيما) أي: استقيما غير متبعين»[٣].

وقال أبو حيان: «قرأ الجمهور -ومنهم هشام- بتشديد التاء والنون، وقرأ ابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وتشديد النون، كما قرأ ابن ذكوان أيضًا بتشديد التاء وتخفيف النون، وقرأت فرقة بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر، فأما تشديد النون فعلى أنها نون التوكيد الشديدة لحقت فعل النهي المتصل به ضمير الاثنين، وأما تخفيفها مكسورة فقيل: هي نون التوكيد الخفيفة وكسرت كما كسرت الشديدة.

وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب»[٤].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٦).
(٢) يونس: ٨٩.
(٣) تفسير القرطبي (٤/ ٣٢١٥) الجامع لأحكام القرآن.
(٤) البحر المحيط (٥/ ١٨٧، ١٨٨).

وإذا قرئ الفعل (تتبعان) بتخفيف التاء على أحد وجهي ابن ذكوان فلا بد أن تفتح الباء[١].

وإذا أكد الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة بالنون فإن واو الجماعة تحذف بعد حذف نون الرفع وتبقى الضمة قبلها دليلًا عليها كما في قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٢] بضم الباء على قراءة ابن عامر على خطاب المؤمنين جميعًا، وهي أيضا قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في موضع الفتح على قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي[٣].

بناء الفعل لغير الفاعل

ومما تجدر الإشارة إليه أن كلام النحويين عن هذا الموضوع له زاويتان: إحداهما كلامهم عنه من حيث حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه وهذه هي الزاوية النحوية، وسوف أتناولها في الدراسة النحوية إن شاء الله.

أما الزاوية الثانية فهي كلامهم عما يحدث في الفعل من تغيير عند بنائه لغير الفاعل، وهذه هي الناحية الصرفية التي أتناولها في هذا المبحث.

والأصل في الفعل أن يسند إلى الفاعل إن كان موجودًا في الكلام لفظًا أو تقديرًا، والدليل على هذا أن الفعل إذا أسند لغير الفاعل بعد حذفه كالمفعول أو الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر، فلا بد من تغيير صورة الفعل حسبما عهد في اللغة من ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا، وضم أوله وفتح ما قبله

(١) شرح ابن القاصح، ٢٨٩.
(٢) الانشقاق: ١٩.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨).

آخره إن كان مضارعًا[١].

ومما قرأه ابن عامر من الأفعال مبنيًا للفاعل وللمفعول (تخرجون) في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾[٤].

فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر هذه الأفعال بفتح التاء وضم الراء مبنية للفاعل، بينما قرأها هشام عن ابن عامر بضم التاء وفتح الراء مبنية للمفعول[٥].

أما إن كان الماضي ثلاثيًا معتل العين واويًا كان أو يائيًا مثل: (صام – باع) وبُني للمجهول جاز في فائه عند النطق أو الكتابة إما: الكسر الخالص فينقلب حرف العلة ياء نحو: (صيم – بيع)، وإما الضم الخالص فينقلب حرف العلة واوًا نحو: (صُوْمَ – بُوْعَ)، وإما الإشمام وهذا لا يكون إلا في النطق، والكسر أعلاها فالإشمام فالضم، وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس[٦].

والمقصود بالإشمام هنا: «هو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع بغير مزيج بينهما، فينطق المتكلم أولًا بجزء قليل من الضمة يعقبه جزء كبير من الكسر يجلب بعده ياء، فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في

(١) النحو الوافي (٢/ ٩٩).
(٢) الأعراف: ٢٥.
(٣) الروم: ١٩.
(٤) الزخرف: ١١.
(٥) إبراز المعاني، ٤٧١.
(٦) شرح الأشموني (٢/ ٦٢)، النحو الوافي (٢/ ١٠٢).

وقت واحد خلال النطق، وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع»[١]، وقد قرئ ما جاء في القرآن من هذه الأفعال المبنية لغير الفاعل باللغتين المشهورتين وهما الكسر والإشمام. قال ابن الجزري: «واختلفوا في قيل وغيض وجيء وحيل وسيق وسيئ وسيئت، فقرأ الكسائي وهشام وورش بإشمام الضمة كسرة في أوائلهن ووافقهم ابن ذكوان في حيل وسيق وسيء وسيئت»[٢].

وقد فصل أبو علي الفارسي تعليل هذه الظاهرة فقال: «حجة من قال: (وإذا قيل لهم) فأشم الضمة الكسرة وأمال بها نحوها إن ذلك أدل على (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، ألا ترى أنهم قد قالوا: كيد زيد يفعل، وما زيل يفعل وهم يريدون بالفعل «فَعَل» بفتح الفاء والعين؛ أي: كاد وما زال، فإذا حركوا الفاء هذه التحريكة أمن بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول»[٣].

وقد عبر ابن جني عن هذا الإشمام بأنه كسرة مشوبة بالضمة فقال: «أما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: وقيل وبيع وغيض وسيق، وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بالواو»[٤].

ويحلل ابن الأنباري ما حدث في هذه الأفعال من تغيير عند بنائها لغير الفاعل فيقول: «وأما (قيل) أصله (قُوِل) بضم القاف وكسر الواو، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقرئ بإشمام القاف الضمة، تنبيهًا بالإشمام على أصل الكلمة»[٥].

فمن ذلك يتضح أن ظاهرة الإشمام هنا تختلف عن ظاهرة الإشمام في الحرف

(١) النحو الوافي (٢/ هامش ١٠٢).
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٠٨).
(٣) الحجة في علل القراءات (١/ ٢٥٩).
(٤) سر صناعة الإعراب (١/ ٥٩).
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٥٦).

المضموم أو المرفوع عند الوقف عليه، فالإشمام عند الحرف الموقوف عليه هو مجرد إشارة بالشفتين إلى الضم دون أن يصحب هذه الإشارة صوت. وقد يكون هذا الإشمام في الحرف المرفوع الذي سكن لإدغامه فيما بعده كما في نحو ﴿ لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ ﴾ وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام عن الإدغام في الدراسة الصوتية. أما الإشمام هنا -أي عند الصرفيين- فهو ليس مجرد إشارة لا تسمع ولكنه إشارة مسموعة الهدف منها تنبيه السامع على أصل الضم في أول الفعل.

وخلاصة القول: أن الإشمام عند القراء في الوقف أو الإدغام -كما تقدم- ظاهرة صوتية بحتة وإن كانت غير مسموعة، أما الإشمام عند الصرفيين فهو ظاهرة صرفية لعلاقتها ببناء الفعل.

إسناد الفعل إلى الضمائر

إذا أسند الفعل إلى الضمير فقد يحدث فيه تغيير وخاصة إذا كان معتل الوسط أو الآخر أو مضعفًا. فإذا كان الفعل ماضيًا أجوف وأُسند إلى ضمير رفع متحرك كـ(تاء) الفاعل بأنواعها، أو (نا) الدالة على الفاعلين سكن آخره -أي لامه- وحذفت عينه، ثم إن كانت عينه ياء مفتوحة أو مكسورة أو واوًا مكسورة كسر أوله: كبعت، وهبت، وخفت، أصلها بيع بفتح العين وهيب وخوف بكسرها. وإن كانت واوًا مفتوحة أو مضمومة ضم أوله كقلت وطلت[1]. ومن ذلك الفعل (مات) فقد ضم ابن عامر وشعبة وابن كثير وأبو عمرو أوله مسندًا إلى ضمير رفع متحرك، في حين قرأ الباقون بكسر أوله وذلك من: متم، ومتنا، ومت حيث وقع نحو: ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ ﴾، ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾[2] ، ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا

(١) الأصول الوافية، ٤٤.

(٢) آل عمران: ١٥٧، ١٥٨.

مِتُّ﴾[١] و﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[٢] وقد وافق حفص ابن عامر وشعبة وابن كثير وأبا عمرو في ضم الميم من (متم) في موضعي آل عمران فقط، وكسر ما عدا ذلك[٣].

قال مكي بن أبي طالب: «وحجة من ضم (الميم) أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل (مت يموت) كـ: قال يقول، على: فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، فَنُقِل (فَعَل) منه إلى (فَعُل) بضم العين فضمت فاء الفعل في الإخبار، لتدل على الواو المحذوفة، كما تقول: قلت وطفت، فإذا كسر لم تدل الكسرة على الواو المحذوفة، فأصله ضم أوله في الإخبار للدلالة على الواو»[٤].

كذلك إذا أسند الأمر من الأجوف إلى ضمير المفرد المخاطب المذكور –ولا يكون إلا مستترًا تقديره (أنت)– فإنه تحذف عينه أيضًا لسكون لامه، ويضم أوله إن كان واوي العين كما في قوله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٥] فقد قرأ حمزة: (فصرهن) بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمها وهي قراءة ابن عامر[٦]. وبالضم قرأ علي بن أبي طالب والحسن وأبو عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة، وبالكسر قرأ ابن عباس وشيبة وعلقمة وابن جبير وأبو جعفر وقتادة وابن وثاب وطلحة والأعمش[٧]، فالفعل هنا وهو (صرهن) فعل أمر من صار، وقد أسند إلى ضمير المخاطب المستتر، أما الضمير (هن) فهو مفعول به.

---

(١) مريم: ٦٦.
(٢) الأنبياء: ٣٤.
(٣) شرح ابن القاصح، ٢٣١.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٦١ -٣٦٢).
(٥) البقرة: ٢٦٠.
(٦) تفسير القرطبي (٣/ ٣٠١) ط. دار الكتب المصرية.
(٧) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣١٣).

قال ابن خالويه: «فالحجة لمن ضم أنه أخذه من صار يصور إذا مال وعطف»[١].

وقال مكي: «وحجة من ضم الصاد أنه أتى به على لغة من قال: صار يصور على معنى أملهن، وعلى معنى: قطعهن، فإذا جعلته بمعنى: أملهن، كان التقدير أملهن إليك فقطعهن، وإذا جعلته بمعنى: قطعهن كان التقدير: فخذ أربعة من الطير إليك فقطعهن، فكل واحد من الكسر والضم (في الصاد) لغة في الميل والتقطيع»[٢].

وإذا أسند الفعل الناقص المعتل بالألف إلى ضمير رفع متحرك قُلبت الألف ياء مطلقًا إن كانت رابعة في الفعل فصاعدًا، سواء أكان أصلها واوًا أم ياء، وقد قُلبت في الماضي قياسًا على قلبها في المضارع.

قال ابن جني: «كرهوا أن يقولوا: (أغزوت) فلا يقلبوا الواو إلى الياء وهم يقولون: (يغزي) فيقلبونها ياء للكسرة قبلها، فأرادوا المماثلة وأن يكون اللفظ واحدًا فأعلوا الماضي كما أعلوا المضارع»[٣] ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[٤] فقد أسند الفعل (أنجى) إلى تاء الفاعل التي هي للمخاطب وهو الله تعالى، فقلبت الألف وهي لام الفعل ياء لأنها رابعة في الفعل وأصل الألف هذه الواو لأن الفعل من: نجا ينجو، وهذه القراءة قراءة أهل المدينة والشام[٥].

وإذا أسند الفعل المضارع الذي اتحدت عينه ولامه إلى ضمير المفرد الغائب وكان مجزومًا جاز فيه الإظهار والإدغام، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا

(١) الحجة في القراءات السبع، ١٠١.
(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣١٣).
(٣) المنصف في شرح التصريف (٢/ ١٦٤).
(٤) الأنعام: ٦٣.
(٥) تفسير القرطبي (٣/ ٢٤٤٤) ط. دار الشعب.

الذين آمنوا من يرتد منك عن دينه ﴾[١].

فقد قرأ نافع وابن عامر (يرتدد) بدالين، الثانية ساكنة، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة، وحجة من أظهر الدالين أن الإدغام إنما أصله إذا كان الأول ساكنًا فيدغم الأول في الثاني، فلما كان الثاني في هذا هو الساكن أوثر الإظهار، لئلا يدغم فيسكن الأول للإدغام، فيجتمع ساكنان، فكان الإظهار أولى به، وهي لغة أهل الحجاز، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير، فكان الإظهار أولى وهو الأصل، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام[٢].

وإذا كان المضارع أو الأمر ثلاثيًّا مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، وأسند إلى نون النسوة –يجوز فيها وجهان:

الأول: التمام؛ أي: عدم حذف عينه نحو (يقررن) بكسر الراء الأولى وسكون الثانية في المضارع، وفي الأمر (اقررن) بكسر الراء الأولى وسكون الثانية.

الثاني: الحذف؛ أي: حذف عين الفعل بعد نقل حركة العين إلى الساكن قبلها نحو: (يقرن) بكسر القاف وسكون الراء في المضارع، و(قرن) في الأمر بكسر القاف وسكون الراء، وعليه جاءت قراءة ابن عامر: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[٣]، فقد قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر (وقَرن) بفتح القاف، وقرأ الباقون بكسر القاف وهي قراءة ابن عامر[٤]، والأصل (اقررن) نقلت حركة الراء التي هي عين الفعل وهي الكسرة إلى القاف، ثم حذفت الراء الأولى وحذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها[٥].

---

(١) المائدة: ٥٤.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤١٣).

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٤٨).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣١٩.

وقال أبو حيان: «من وقر يقر (بكسر العين) إذا سكن وأصله اوقرن مثل: عِدْن من وَعَد»[١].

كما نقل أبو حيان وجوهًا كثيرة[٢] لا يتسع المقام لذكرها أقربها ما ذكرته.

هذه هي القضايا الصرفية المتعلقة بالأفعال في القرآن الكريم كما جاءت في قراءة ابن عامر.

وفيما يلي أتناول القضايا الصرفية المتعلقة بالأسماء في القرآن الكريم.

(١) البحر المحيط (٢/ ١٣٠).
(٢) المرجع السابق.

الفصل الثاني

الأسماء

المجرد والمزيد

ينقسم الاسم من حيث التجرد والزيادة إلى قسمين:

الأول: مجرد: وهو ما كانت جميع حروفه أصلية.

الثاني: مزيد: وهو ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر.

والمجرد ينقسم إلى: ثلاثي ورباعي وخماسي، والكلام هنا ينصب على المجرد الثلاثي لأنه من المواضع الخلافية بين القراء، وقد ذكرت كتب الصرف اللاسم الثلاثي اثني عشر وزنا، لكنَّ وزنين منها لم يُستعملا في العربية وهما «فِعُل» (بكسر الفاء وضم العين)، «فُعِل» (بضم الفاء وكسر العين)، فانحصرت الأوزان المستعملة في عشرة.

وقد ذكر المبرد هذه الأوزان فقال: وأول هذه الأوزان ما كان على وزن «فَعْل» (بفتح الفاء وسكون العين) فالاسم نحو: بكر، كعب، والوصف نحو: ضخم، جزل.

والثاني على وزن «فِعْل» (بكسر الفاء وسكون العين) فالاسم نحو: جذع، والوصف مثل: نقض.

والثالث: يكون على «فُعْل» (بضم الفاء وسكون العين) فالاسم نحو: خرج، والوصف نحو: مر.

والرابع: يكون على «فَعَل» (بفتح الفاء والعين) فالاسم نحو: جمل، والوصف نحو: بطل.

والخامس: يكون على «فَعِل» (بفتح الفاء وكسر العين) نحو: فخذ، والوصف نحو: فرح.

والسادس: يكون على «فِعَل» (بكسر الفاء وفتح العين) نحو: ضلع، والوصف نحو: قيم.

والسابع: يكون على «فَعُل» (بفتح الفاء وضم العين) نحو: صرف، والوصف نحو: حذر.

والتاسع: يكون على «فُعُل» (بضم الفاء والعين) نحو: عنق، والوصف نحو: جنب.

والعاشر: يكون على «فِعِل» (بكسر الفاء والعين) نحو: إبل وإطل[1].

فهذه هي الأوزان العشرة المستعملة للأسماء الثلاثية المجردة التي اتفقت كتب الصرف على ذكرها.

وبتتبع المواضع التي قرأ ابن عامر فيها الأسماء الثلاثية نجد أن هذه الأسماء لا تخرج في وزنها عما ذكرته كتب التصريف.

فقد ضم ابن عامر العين والفاء من الكلمات الآتية: «القدس – كفؤا – أكلها – الأكل – الرعب – رعبًا – الأذن – جرف (على خلاف عنه في: جرف، فقد ورد إسكان الراء عنه) – عقبًا – نكرًا (على خلاف عنه أيضًا في: نكرًا) – رحمًا، فقد ورد

(١) المقتضب (١/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣)، والنحو الوافي (٤/ ٧٤٨، ٧٤٩).

عنه سكون الكاف والحاء فيهما»[١].

ومما جاء على هذا الوزن في قراءة ابن عامر: (الصدف) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ ﴾[٢]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وغيرهم: (الصدفين) بضم الصاد والدال[٣].

والصدفان كما يقول ابن منظور: «جبلان متلاقيان بيننا وبين يأجوج ومأجوج»[٤].

ومن ذلك أيضًا: (خلق) في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٥] (بضم الخاء واللام)[٦].

وخلق الأولين أي: عادة الأولين، وهي القراءة المختارة عند القراء[٧].

ومن ذلك (شغل) في قوله تعالى: ﴿ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾[٨] (بضم الشين والغين) على قراءة ابن عامر والكوفيين[٩].

قال أبو حيان: «والظاهر أن الشغل هو النعيم الذي قد شغلهم عن كل ما يخطر بالبال»[١٠].

---

(١) النشر (٢/ ٢١٦).
(٢) الكهف: ٩٦.
(٣) البحر المحيط (٦/ ١٦٤).
(٤) لسان العرب (٤/ ٢٤١٧).
(٥) الشعراء: ١٣٧، والنشر (٢/ ٣٣٦).
(٦) البحر المحيط (٧/ ٣٤).
(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٨١).
(٨) يس: ٥٥.
(٩) شرح ابن القاصح، ص٣٥٧.
(١٠) البحر المحيط (٧/ ٣٤٢).

كانت الأسماء المجردة في الآيات السابقة على وزن فُعُل (بضم الفاء والعين) على قراءة ابن عامر.

ومما جاء في قراءة ابن عامر على وزن «فُعْل» (بضم الفاء وسكون العين) كلمة (السد) فقد قرأ ابن عامر كل ما جاء في القرآن الكريم من لفظ (السد) (بضم السين) كما في قوله تعالى. ﴿ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[٢] (بضم السين) في ذلك كله[٣].

وقد ذُكِرت أقوال كثيرة في الفرق بين السد (بالضم)، والسد (بالفتح) ذكرها أبو حيان في تفسيره ومنها: «إن السد (بالضم) ما كان من صنع الله، وأن السد (بالفتح) ما كان من صنع المخلوق»[٤].

ومن هذا الوزن أيضًا: كلمة (الرهب) في قوله تعالى: ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب»[٥] بضم الراء وسكون الهاء على قراءة ابن عامر[٦].

ومما جاء على وزني (فِعل) بكسر الفاء وسكون العين، و(فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين كلمة: (السلم) فقد قرأها ابن عامر بكسر السين في قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا ﴾[٧]، وقرأها (بفتح السين) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟

(١) الكهف: ٩٤.
(٢) يس: ٩.
(٣) شرح ابن القاصح (٣١٨).
(٤) البحر المحيط (٦/ ١٦٣).
(٥) القصص: ٣٢.
(٦) البحر المحيط: (٧/ ١١٨).
(٧) البقرة: ٢٠٨.
(٨) الأنفال: ٦١.

إِلَى ٱلسَّلْمِ ﴾[١]، ووافقه على كسر السين في الموضع الأول عاصم وحمزة وأبو عمرو، وفي الموضع الثاني القراء السبعة إلا شعبة عن عاصم، وفي الموضع الثالث القراء إلا حمزة وشعبة[٢].

ويقول ابن منظور: (السَّلم)، و(السِّلم) الصلح، يُفتح ويُكسر، ويُذكَّر ويُؤنث، فأما قول الأعشى:

أذاقهم الحرب أنفاسها		وقد تكره الحرب بعد السلم

(بكسر السين واللام وسكون الميم)، فقد قال ابن سيده: إنما هذا على أنه وقف، لأن وزن البيت يقتضي أن تكون الميم ساكنه واللام مكسورة، فألقى حركة الميم على اللام تبعًا لكسرة السِّين للضرورة، ولا يكون من باب (إبل) عند سيبويه لأنه لم يأت منه عنده غير إبل[٣].

ومما جاء على الوزنين «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين، و«فَعَل» بفتح الفاء والعين كلمة (قدره) في قوله تعالى: ﴿ وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾[٤] فقد قرأه ابن عامر بإسكان الدال من رواية هشام وبفتحها من رواية ابن ذكوان[٥]، وقدره بالتسكين والفتح في الدال: أي طاقته[٦].

ومما جاء كذلك على «فَعَل» (بفتح الفاء والعين) كلمة (السلم) في قوله تعالى: ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم ﴾[٧] من غير ألف بعد اللام على قراءة ابن عامر

---

(١) محمد: ٣٥.
(٢) شرح ابن القاصح ص٢٠٩، ٢٧٩، والنشر (٢/ ٢٢٧).
(٣) لسان العرب (٣/ ٢٠٧٩).
(٤) البقرة: ٢٣٦.
(٥) شرح ابن القاصح ٢٣٦.
(٦) لسان العرب (٥/ ٣٥٤٧).
(٧) النساء: ٩٤.

ونافع وحمزة[١].

قال الزمخشري: «السلم والسلام هما الاستسلام، وقيل: الإسلام، وقيل: التسليم الذي هو تحية أهل الإسلام»[٢].

ومن ذلك كلمة (الدرك) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[٣]، فقد قرأ الكوفيون (الدرك) بإسكان الراء، وفتحها الباقون وهي قراءة ابن عامر، وهما لغتان كالسمع والسمع، والقص والقصص، والقدر والقدر. وفتح الراء أكثر في اللغات وفي الاستعمال[٤].

وقال الزمخشري: «(الدرك الأسفل): الطبق الذي في قعر جهنم ... والوجه التحريك، لقولهم: أدراك جهنم[٥]، فلو كان بسكون الراء لكان جمعه على (دروك) ومن هذا الوزن أيضًا: (شطأه) في قوله تعالى: ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ ﴾[٦]، فقد قرأها ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء[٧]. وإسكان الطاء وفتحها في (شطأه) لغتان كالسَّمْع والسَّمَع، والنَّهْر والنَّهَر[٨]، وشطأه أي: فراخه، يقال: أشطأ الزرع إذا أفرخ»[٩].

أما الاسم المزيد، فهو الذي زيد على أصوله حرف أو أكثر كما سبق، والمزيد هنا

(١) تفسير النسفي (١/ ٢٢٤) مدارك التنزيل.
(٢) الكشاف (١/ ٢٩١).
(٣) النساء: ١٤٥.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٠١).
(٥) الكشاف (١/ ٣٠٧).
(٦) الفتح: ٢٩.
(٧) شرح ابن القاصح، ص٣٧٢.
(٨) حجة القراءات ٦٧٤.
(٩) الكشاف (٣/ ٤٦٩).

من قبيل المزيد الثلاثي كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[١]، فقد قرأ الأخوان (حمزة والكسائي): (سِلْم) (بكسر السين وسكون اللام من غير ألف بعدهما)، وقرأ الباقون: (سَلَام) (بفتح السين واللام وألف بعدهما) وهي قراءة ابن عامر[٢]، فالاسم هنا مزيد بالألف.

ومن المزيد بالألف أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[٣]، فقد قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر: (وحَرْم) (بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف)، والباقون بفتح الحاء والراء وألف بعدهما[٤]، وهي قراءة ابن عامر، و(حرام) مزيد بالألف كذلك.

هذه هي الأسماء المجردة والمزيدة التي وردت في القرآن الكريم، والتي اختلف القراء حول قراءتها بالتجرد والزيادة، أو حول اختلاف أوزانها.

ولم أذكر كل ما اختلف القراء حوله من أسماء ثلاثية مجردة، بل ذكرت معظمها بالقدر الذي يوضح تطابق هذه الأسماء مع الأوزان العربية المعروفة.

---

(١) هود: ٦٩.
(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٤١).
(٣) الأنبياء: ٩٥.
(٤) البحر المحيط (٦/ ٣٣٨)، والنشر (٢/ ٣٢٤).

أبنية المصادر

معنى المصدر الأصلي: «هو الاسم الدال على الحدث المجرد من الزمان والمكان والشخص، وليس مبدوءًا بميم زائدة، ولا مختومًا بياء مشددة»[١].

فإذا بُدئ بميم زائدة فهو المصدر الميمي، وسيأتي الكلام عنه، وإذا خُتم بياء مشددة فهو المصدر الصناعي، وسيأتي الكلام عنه أيضًا.

والمصدر إما من الثلاثي أو من غيره: فأما المصدر من الفعل الثلاثي فليس مضبوطًا بمقاييس محددة تنتظم أنواع المصادر الثلاثية، لأن الاعتماد فيها على النقل والسماع أكثر من الاعتماد على القياس، وإن كان علماء التصريف قد اجتهدوا في وضع مجموعة من المقاييس لمصادر الثلاثي نتيجة استقراء لهذه المصادر، إلا أن هذه المقاييس لم تنهض لاستيعاب الظاهرة، وإن كانت فائدتها تظهر عند التمييز بين القياسي والسماعي من المصادر.

وليس الاعتماد في المصادر الثلاثية على السماع أكثر من القياس –نقطة ضعف في اللغة؛ لأن السماع مقدم على القياس؛ بمعنى أننا لا نلجأ إلى القياس إلا في حالة عدم معرفتنا لمصدر الفعل، قال الأشموني: «والمراد بالقياس هنا (يريد القياس في مصادر الثلاثي) أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع»[٢].

والمصدر هو أصل المشتقات عند الرأي الغالب؛ لأنه ليس مأخوذًا من غيره وإنما يؤخذ منه غيره، وسيأتي توضيح ذلك عند الكلام عن المشتقات إن شاء الله.

---

(١) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين ص١١٣.
(٢) شرح الأشموني (١/ ٣٠٤).

ومثال ما جاء في قراءة ابن عامر من المصادر القياسية: الحج مصدر «حج» (مفتوح العين) وذلك في قوله تعالى: ﴿ ولله على الناس حج البيت»[١] فقد قرأ حمزة والكسائي وحفص «حِج» (بكسر الحاء) وقرأ الباقون بفتحها، وهي قراءة ابن عامر[٢]. و«حَج» (بفتح الحاء) على وزن فَعْل (بفتح الفاء وسكون العين) من حج يحج (بفتح عين الفعل في الماضي وضمها في المضارع) وهو القياس، قال أبو شامة: «والكسر والفتح في الحج لغتان، ولم يقرأ بالكسر إلا في هذا الموضع»[٣]. وسبب القياس فيه أنه مصدر فَعَل المفتوح العين المتعدي، قال الأزهري: «فأما فَعَل المفتوح العين وفَعِل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْل (بفتح الفاء وسكون العين)»[٤].

ومثال ما جاء أيضًا من المصادر الثلاثية على وزن «فَعْل» (بفتح الفاء وسكون العين) (القرح)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ﴾[٥]، فقد قرأ حمزة والكسائي وشعبة (قرح) (بضم القاف)، وقرأ الباقون بفتحها، وهي قراءة ابن عامر[٦]، فأكثر القراء على فتح القاف، ويفرق أهل اللغة بين القرح (بضم القاف)، والقرح (بفتحها)، جاء في لسان العرب: وكأن القرح (بضم القاف) ألم الجراح، والقرح (بفتح القاف) الجراح بأعيانها، وفعله قرح (بكسر الراء) يقرح قرحًا[٧].

ومما جاء من المصادر الثلاثية على القياس «شرب»: وذلك في قوله تعالى:

---

(١) آل عمران: ٩٧.
(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص١٧٠.
(٣) إبراز المعاني ص٣٩٧.
(٤) شرح التصريح (٢/ ٧٣).
(٥) آل عمران: ١٤٠.
(٦) شرح ابن القاصح ص٢٢٩.
(٧) لسان العرب (٥/ ٣٥٧١).

﴿ فشاربون شرب الهيم ﴾[١]، فقد قرأ نافع وعاصم وحمزة (شُرب) بضم الشين، وقرأ الباقون بالفتح وهي قراءة ابن عامر، وهما لغتان، العرب تقول: (أريد شُرْب الماء وشَرْب الماء). وقال آخرون: الشَّرْب (بالفتح) المصدر، والشُّرْب (بالضم) الاسم. واحتج من فتَح بالخبر: قال صلى الله عليه وسلم وسلم: «إنها أيام أكل، وشَرْب، وبعال»[٢]، وعلى هذا يكون الشَّرْب (بفتح الشين) مصدرًا قياسيًّا من شرب المتعدي المكسور العين.

أما المصدران (دأبًا)، (وظعن) في قوله تعالى: ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾[٤]، بسكون الهمزة في (دأبًا) على قراءة ابن عامر والجمهور إلا حفصًا فقد قرأ بفتحها[٥]، وبسكون العين في (ظعنكم) على قراءة ابن عامر والكوفيين[٦]، فهما من المصادر السماعية لأن فعليهما (دأب)، و(ظعن) مفتوحا العين لازمان، وكان قياس مصدريهما الفُعُول[٧].

ومن المصادر السماعية أيضًا ما جاء في قراءة ابن عامر على وزن فِعْل (بكسر الفاء وسكون العين) نحو (سحر) في قوله تعالى: ﴿ مُبِينٌ ۝ ﴾[٨] بكسر السين وسكون الحاء مع حذف الألف قبلها على قراءة ابن عامر وعاصم ونافع وابن كثير وأبي عمرو[٩]، ونحو (حفظًا) في قوله تعالى: ﴿ فالله خير حافظا وهم أرحم

(١) الواقعة: ٥٥.
(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ٦٩٦.
(٣) يوسف: ٤٧.
(٤) النحل: ٨٠.
(٥) البحر المحيط (٥/ ٣١٥).
(٦) شرح ابن القاصح ص٣٠٩.
(٧) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين ص١١٤.
(٨) المائدة: ١١٠، هود: ٧، الصف: ٦.
(٩) النشر (٢/ ٢٨٢).

الراحمين ﴾[١]، فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي (حافظًا) (بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء) وقرأ الباقون (حفظا) (بكسر الحاء وسكون الفاء من غير ألف بينهما) وهي قراءة ابن عامر، وهو منصوب على التفسير: أي التمييز[٢]، وقيل: هو منصوب على الحال[٣]، ويبدو أن نصبه على التمييز أقرب إلى قواعد اللغة وخاصة على قراءة ابن عامر، لأنه مصدر، ونحو (ملك) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا ﴾[٤]، فقد قرأ حمزة والكسائي (بملكنا) (بضم الميم)، وقرأ نافع وعاصم بفتحها، وقرأ الباقون بكسرها وهي قراءة ابن عامر[٥]، وكان القياس في هذه المصادر الثلاثة: وهي (سحر وحفظ وملك) أن تكون مفتوحة الفاء، لأن الأول والثالث من (سحر) و(ملك) المفتوحي العين المتعديين، ولأن الثاني من (حفظ) المكسور العين المتعدي.

ولعل المعنى المراد من الكلام هو الذي يتحكم في انتماء المصدر إلى السماع، أو إلى القياس، وهذا يتضح فيما إذا أخذ المصدر من فعلين متفقين في اللفظ ولكنهما مختلفان في المعنى، فإن المصدر المأخوذ من (فعِل) المكسور العين اللازم فإن قياسه أن يكون على وزن (فَعَل) (بفتح الفاء والعين)[٦]، ومنه: المصدر (خطأ) (بفتح الخاء والطاء) وهو في قوله تعالى: ﴿ إن قتلهم كان خطأ كبيرا ﴾[٧]، فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر (خطأ) (بفتح الخاء والطاء من غير ألف بعد الطاء)، وقرأ ابن كثير (خطاء) (بكسر الخاء وفتح الطاء وألف بعدها)، وقرأ الباقون (خطء) (بكسر الخاء وسكون الطاء)

---

(١) يوسف: ٦٤.
(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب (٢/ ١٣).
(٣) البحر المحيط (٥/ ٣٢٢).
(٤) طه: ٨٧.
(٥) شرح ابن القاصح ص٣٢٦.
(٦) شرح التصريح (٢/ ٧٣).
(٧) الإسراء: ٣١.

وهي أيضًا قراءة هشام[١]. فهذه ثلاثة مصادر مختلفة قد تكون لفعل واحد فيكون أحد هذه المصادر قياسيًا، ويكون الآخران سماعيين، وقد تكون هذه المصادر لثلاثة أفعال في الحقيقة: كل فعل يؤدي معنى مستقلًا، ومن ثم تكون هذه المصادر الثلاثة كلها قياسية.

قال الألوسي: «والخِطْء كالإثْم لفظًا ومعنى وفعلهما من باب علم»[٢] وعلى هذا فيكون مصدرًا من الفعل (خطئ) بكسر الطاء.

وهذه قراءة هشام عن ابن عامر مع الجمهور، وعليها يكون مصدر (خطئ) بكسر الطاء ونظيره (أثم) (بكسر الثاء) إثمًا. أما على قراءة ابن ذكوان (بفتح الخاء والطاء) فهو: إما مصدر آخر لـ (خطئ) ونظيره: الحذر (بكسر الحاء وسكون الذال)، والحذر (بفتح الحاء والذال) فهما مصدران للفعل (حذر) (المكسور العين)، أو اسم للمصدر لأنه من (أخطأ)[٣].

وإن كان احتمال أن يكون اسم مصدر من (أخطأ) بعيدًا، لأن الخطأ الذي هو من أخطأ غير مراد في الآية، إذ ليس من المناسب أن يعبر عن قتل الأولاد في الجاهلية بأنه خطأ.

ومن المقاييس التي وضعها علماء الصرف للمصدر الثلاثي أن «فعَل» (بفتح العين) اللازم إذا دل على حركة أو اضطراب يجيء مصدره على وزن (فعلان) بفتح الفاء والعين نحو: غليان[٤].

وعلى هذ يكون المصدر (شنآن) على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ

(١) شرح ابن القاصح (٣١٠، ٣١١).
(٢) تفسير الألوسي (٤/ ٥١٥).
(٣) الألوسي (٤/ ٥١٥).
(٤) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين ص١١٤.

شَنَآنُ قَوْمٍ أَن﴾[١] -مصدرًا سماعيًّا، لأنه يدل على حركة أو تقلب. وقد قرأ الجمهور (شنآن) (بفتح النون)، أما ابن عامر وشعبة فقد قرآه بسكون النون، وقد أنكر بعض الناس هذه القراءة ورآها غلطًا[٢]، ويرجع إنكار هذه القراءة إلى أن المصدر الذي يدل على حركة واضطراب إنما يأتي قياسًا على وزن (فعلان) (بفتح العين) وعليه قراءة الجمهور إذا اعتبرت العداوة نوعًا من حركة النفس وتقلبها، على أن بعضهم حاول أن يرد قراءة الإسكان إلى القياس فقال ابن خالويه: «فالحجة لمن أسكن أنه بنى المصدر على أصله قبل دخول الألف والنون عليه، لأن المصدر من (شنأ) (بفتح النون) يكون (شنئًا) (بسكون النون)»[٣].

ويحتج أبو زرعة لقراءة الإسكان بوجود نظائر له في اللغة فمثله: سرعان، وُوشكان -وإن كانت قراءة الفتح هي المختارة عنده- لأن المصادر مما أوله مفتوح جاء أكثرها محركًا مثل: غلى غليانًا، وضرب ضربانًا، والإسكان قليل وإنما يجيء في المضموم والمكسور مثل: شكران، وكفران، وحرمان[٤].

بل إن بعضهم عد هذا المصدر مخالفًا للقياس على كلتا القراءتين، فقال النيسابوري: «الشنآن بالتحريك والتسكين مصدر شنأته أشنؤه وكلاهما شاذ: فالتحريك شاذ في المعنى لأن فعلان من بناء الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان، والتسكين شاذ في اللفظ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه»[٥].

ولعل المقصود بالشذوذ هنا هو السماع، وليس المقصود به المنع أو قلة الاستعمال، وقد سبق القول بأن المصادر الثلاثية معتمدة على السماع والنقل، ولعل

(١) المائدة: ٢.
(٢) شرح ابن القاصح ص٢٤٣.
(٣) الحجة في القراءات السبع (١٢٨).
(٤) حجة القراءات (٢١٩، ٢٢٠) ط٤.
(٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: هامش تفسير الطبري (٥/ ٤٨).

وضع هذا في الاعتبار لا يجعل اللغويين يتهافتون على رد كل مصدر إلى القياس وخاصة إذا كان المصدر في قراءة صحيحة النقل متواترة.

ومن المصادر ما يأتي من «فعُل» بضم العين على «فُعْل» (بضم الفاء وسكون العين)، نحو: حُسْنًا (بضم الحاء وسكون السين) في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[١] (بضم الحاء وسكون السين من غير همز قبلها) على قراءة ابن عامر ونافع وابن كثير وأبي عمرو[٢]. وهو من (حسن) المضموم العين اللازم.

ومن المصادر ما يأتي على (فعلة) نحو: رأفة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ ﴾[٣] فقد قرأ الجمهور –ومعهم ابن عامر– رأفة بسكون الهمزة، وابن كثير بفتحها، وابن جريج بألف بعد الهمزة، وكلها مصادر أشهرها الأول[٤].

وهذه المصادر الثلاثة للفعل الثلاثي اللازم: رأف، ورئف، ورؤف[٥].

ومنها ما يأتي على «فِعَل» (بكسر الفاء وفتح العين) نحو: قيم من قام اللازم وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿ دينا قياما ﴾[٧]. فقد قرأ ابن عامر: (قيمًا) في الموضعين بقصر الياء أي من غير ألف بعدها ووافقه في النساء نافع، وفي الأنعام الكوفيون[٨].

ولكن القول عن (قيمًا) في الموضعين ليس واحدًا، لأن (قيمًا) في النساء يحتمل أن

(١) الأحقاف: ١٥.
(٢) شرح ابن القاصح ص٣٧٠.
(٣) النور: ٢.
(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٢٩).
(٥) لسان العرب (٣/ ١٥٣٥).
(٦) النساء: ٥.
(٧) الأنعام: ١٦١.
(٨) الكشف (١/ ٣٧٦، ٤٥٨).

تكون جمع قيمة كما رجح ذلك مكي بن أبي طالب[١] مع احتمال كونها مصدرًا كما رجح ذلك ابن الأنباري[٢]، أما (قيمًا) في الأنعام فهي مصدر كما قال مكي بن أبي طالب: «وحجة من كسر القاف وخفَّفَ الياء أنه جعله مصدرًا كالشِّبَع وكان القياس ألا يعله كما لم يعل (عوضًا) و(حولًا) فعلته خارجة عن القياس وأصل الياء فيه واو»[٣].

ومما تقدم من المصادر الثلاثية يتضح لنا أنها معتمدة على السماع أكثر من اعتمادها على القياس، بل ينبغي ألا نتخذ القياس وسيلة إلى رفض ما جاء عن العرب، أو ما ورد في القرآن من مصادر مشهورة مألوفة.

ويجدر بي أن أشير إلى ما نُقل عن النحاة من أن القياس لا يجوز مع وجود السماع فهو غير دقيق، فقد استعمل المصدران لفعل واحد في القرآن الكريم أحدهما: سماعي، والآخر: قياسي، كالبُخْل والبَخَل، فقد قرأه حمزة والكسائي بفتح الباء والخاء وهو القياس للفعل (بخل) المكسور العين اللازم وبابه فرح، بينما قرأ الجمهور -ومنهم ابن عامر- (البُخْل) بضم الباء وسكون الخاء[٤]، وهو مصدر سماعي ومنه: الحُزْن والحَزَن في قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٥]، فقد قرأه حمزة والكسائي (بضم الحاء وسكون الزاي) بينما قرأه الباقون ومنهم ابن عامر (بفتح الحاء والزاي)[٦]:

(١) الكشف (١/ ٣٧٦).
(٢) البيان في غرائب إعراب القرآن (١/ ٢٤٣).
(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٥٩).
(٤) حجة القراءات ٢٠٣.
(٥) القصص: ٨.
(٦) حجرة القراءات ٥٤٢.

مصدر غير الثلاثي:

أما مصدر الفعل غير الثلاثي فهو قياسي، قال ابن هشام: «لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس»[١].

فمصدر الفعل الرباعي بزيادة همزة في أوله يكون على وزن (إفعال): كالإكرام للفعل: أكرم، والإحسان للفعل: أحسن[٢].

ومنه: (إيمان) في قوله تعالى: ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ ﴾[٣]: «فقد قرأ الحسن وعطاء وزيد بن علي وابن عامر (إيمان) بكسر الهمزة؛ أي لا إسلام وتصديق»[٤]. وقال ابن الأنباري: «من قرأ (إيمان) بالكسر ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون مصدر آمنته إيمانًا من الأمن، لئلا يكون تكرارًا بقوله: ﴿ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾، والثاني: أن يكون من الإيمان بمعنى: التصديق تأكيدًا لقوله تعالى: ﴿ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾»[٥].

والمصدر من الفعل الرباعي بزيادة ألف بعد فائه يكون على وزن الفعال (بكسر الفاء)، والمفاعلة: كالخصام والمخاصمة للفعل خاصم[٦].

ومنه: (وِطاء) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾[٧]: فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر «وِطاء» (بكسر الواو ومد الطاء): أي بزيادة ألف بعد

(١) أوضح المسالك (١٥٩).
(٢) المرجع السابق (١٦٠).
(٣) التوبة: ١٢.
(٤) البحر المحيط (٥/ ١٥).
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٩٥).
(٦) أوضح المسالك (١٦٠).
(٧) المزمل: ٦.

الطاء المفتوحة (وهو مصدر فاعلت مفاعلة وفعالًا) تقول: واطأت فلانًا على كذا مواطأة ووطاء، أراد -والله أعلم- أن القراءة في الليل يواطئ فيها قلب المصلي لسانه وسمعه[١].

ومنه أيضًا (إلاف) في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[٢]، فقد قرأ السبعة إلا الشامي -وهو ابن عامر- «لإيلاف» (بياء بعد الهمزة)، فتعين لابن عامر القراءة بغير ياء[٣].

قال النسفي: «أي لمؤالفة قريش، وقيل: يقال: ألِفته إلْفًا وإلافًا»[٤] والأظهر أنه من (آلف) المزيد بالألف على وزن (فاعل) أما على قراءة الباقين فيكون من أَلِفَ المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) نحو: آمن إيمانًا.

المصدر الميمي:

المصدر الميمي هو: «اسم يدل على معنى المصدر مبدوء بميم زائدة»[٥] ويأتي من الفعل الثلاثي ومن غيره: فإن كان من الثلاثي فله وزنان: أحدهما: مَفعَل (بفتح الميم والعين) نحو: منصر بمعنى: نصر، وثانيهما: مَفعِل (بفتح الميم وكسر العين) وذلك إن كان الفعل الثلاثي مثالًا صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع نحو: موعد[٦].

ومما جاء في قراءة ابن عامر من المصادر الميمية للفعل الثلاثي ما هو على وزن «مَفعَل» (بفتح الميم والعين) نحو: (ميسرة) بفتح السين وذلك في قوله تعالى:

---

(١) حجة القراءات ٧٣٠.
(٢) قريش: ١.
(٣) شرح ابن القاصح (٣٩٤، ٣٩٥).
(٤) تفسير النسفي (٤/ ٣٧٨) مدارك التنزيل.
(٥) دراسات في علم الصرف، للدكتور عبد الله درويش (٥٥).
(٦) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين (١٢١).

﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[١] : فقد قرأ نافع (ميسرة) «بضم السين». وقرأ الباقون ومنهم ابن عامر (بفتح السين)[٢].

وقد زيدت في آخره تاء التأنيث. والميسرة مصدر بمعنى: اليسر[٣]، ومن ذلك أيضًا: (مقام) في قوله تعالى: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾[٤]: فقد قرأ ابن كثير (مُقامًا) «بضم الميم»، وقرأ الجمهور -ومنهم ابن عامر- (مَقامًا) «بفتح الميم»، قال أبو حيان: «واحتمل الفتح والضم أن يكون مصدرًا أو موضع قيام»[٥]. وأصله مَقْوَم (بفتح الميم وسكون القاف وفتح الواو) على وزن مَفْعَل، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قُلبت الواو ألفًا، كما قُلبت الواو ألفًا في فعله وهو (قام)، وقد نقلت حركتها إلى الساكن قبلها في مقام، كما نقلت في المضارع وهو يقوم، فالمصدر الميمي تابع في إعلاله للفعل. وقد ذكر سيبويه ذلك فقال: «فيجرى مجرى (يفعل) في الاعتلال، كما قالوا: مخافة فأجروها مجرى يخاف ويهاب، فكذلك اعتل هذا لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل إلا أنهم وضعوا ميمًا وكان ياء، وذلك قولهم: مقام ومقال»[٦].

وفي كلام سيبويه هذا إشارة إلى جواز دخول تاء التأنيث على المصدر الميمي في نحو: مخافة.

أما المصدر الميمي من غير الثلاثي فيشير إليه المبرد بقوله: «وكل مصدر زيدت الميم في أوله إذا جاوزت بالفعل ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول (يقصد اسم

---

(١) البقرة: ٢٨٠.
(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٣٧١) ط. دار الكتب المصرية.
(٣) المرجع السابق.
(٤) مريم: ٧٣.
(٥) البحر المحيط (٦/ ٢١٠).
(٦) الكتاب (٤/ ٣٤٩).

المفعول من غير الثلاثي) وكذلك إذا أردت اسم الزمان واسم المكان»[١] وسيأتي الكلام عنهما.

ومثال المصدر الميمي من الرباعي: (مجراها) «بضم الميم» في قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا ﴾[٢]: فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة (مجراها) «بضم الميم»[٣]. قال ابن الأنباري: «فمن ضم الميم مع فتح الراء أجرى المصدر على: أجراها الله مُجرى»[٤] فهو مصدر ميمي من الفعل الرباعي (أجرى) وقياسه. أنه يأتي من الرباعي على زنة المضارع بميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل الآخر، ومثاله أيضا: (مُهْلَك) من أهلك، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾[٥] فقد قرأ شعبة (لمهلكهم) «بفتح الميم وفتح اللام الثانية»، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام الثانية، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح اللام الثانية[٦].

قال أبو حيان: «واحتمل أن يكون مصدرًا مضافًا إلى المفعول»[٧] فعلى هذا يكون المعنى: وجعلنا لإهلاكهم. وقال الألوسي: «وهو مصدر أيضًا وجعله اسم مفعول على معنى: وجعلنا لمن أهلكناه منهم في الدنيا موعدًا»[٨].

والمصدر الميمي، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان من غير الثلاثي تأتي كلها على وزن واحد إلا أن السياق هو الذي يحدد معناها.

---

(١) الكامل (١/ ١٧٢).
(٢) هود: ٤١.
(٣) شرح ابن القاصح (٢٩٠).
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٤).
(٥) الكهف: ٥٩.
(٦) غيث النفع (٢٠٤ بهامش شرح ابن القاصح).
(٧) البحر المحيط (٦/ ١٤٠).
(٨) تفسير الألوسي (٥/ ٨٢).

المصدر الصناعي:

المصدر الصناعي هو: كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء تأنيث متحركة، وهو من المصادر القياسية. وهذا اللفظ الذي تزاد فيه الياء والتاء لا يشترط أن يكون مصدرًا بل يكون مصدرًا وغيره نحو: الحرية، التقدمية، الإنسانية. «ولما كان المنسوب في قوة المشتق زادوا هذه التاء لتدل على نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، ليخلص اللفظ لمعنى المصدر»[١].

وقد يدل على معنى المصدرية بزيادة الياء المشددة فقط، كما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[٢]، فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي (سخريًّا) «بضم السين»، وقرأ الباقون بكسرها[٣] وهي قراءة ابن عامر. قال مكي بن أبي طالب: «وهو في القراءتين (الكسر والضم) مصدر فلذلك وحد وقبله جماعة، والكسر الاختيار لصحة معناه ولشبهه بما بعده ولأن الأكثر عليه»[٤]. وقال الزمخشري: «السخري (بالضم والكسر) مصدر سخر كالسخر إلا أن في ياء النسب زيادة قوة في الفعل كما قيل: الخصوصية في الخصوص»[٥].

(١) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين (١٢٢).
(٢) المؤمنون: ١١.
(٣) الإرشادات الجلية في القراءات السبع (٣٢٢).
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ١٣١).
(٥) الكشاف (٣/ ٥٧).

المشتقات

الاشتقاق لغة: أخذ الشيء من الشيء وهو كما قال ابن منظور: «من قولك: شققت العود شقًّا»[١].

واصطلاحًا: «أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بينهما في المعنى مع تغيير في اللفظ»[٢]. ولكن الاشتقاق ليس متفقًا على مفهومه من الناحية العلمية بين أهل اللغة، والنحويين، والصرفيين، فهو عند اللغويين: «تصريف كلمة من أخرى توافقها في عدد الحروف الأصلية ونوعها وإن اختلفت في ترتيبها». وهذا ما يسمى بالاشتقاق الكبير. وهو عند النحويين لا ينطبق إلا على ذات متصفة بالحدث: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أما عند الصرفيين فهو يتسع قليلًا ليشمل اسم الآلة، واسمي الزمان والمكان[٣].

وقد اختلف البصريون والكوفيون حول أصل المشتقات: فذهب البصريون إلى أنه المصدر، وذهب الكوفيون إلى أنه الفعل. وقد أتى كل من الفريقين بأدلة منطقية ما كان ينبغي أن تقحم في مجال اللغة. وقد فصل ابن الأنباري القول في هذا الخلاف[٤]. ومثل هذه الخلافات لا تفيد اللغة في شيء ويبدو لي أن اتجاه الكوفيين أقرب إلى الناحية العملية وإن كان المنطق في جانب البصريين، وفيما يلي أذكر بعض المشتقات التي وردت في القرآن الكريم على قراءة ابن عامر.

---

(١) لسان العرب (٤/ ٢٣٠٠).

(٢) في علم الصرف للدكتور أمين السيد (١٠).

(٣) دراسات في علم الصرف للدكتور عبد الله درويش (٣٦، ٣٧، ٣٨).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٤٤-١٥٢).

١ - اسم الفاعل:

اسم الفاعل هو: «ما دل على الحدث والحدوث وفاعله»[١] والمقصود بالحدوث هو: التجدد، لأن اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد لا على الدوام والثبات، وهو يصاغ من الفعل الثلاثي ومن غيره، قال ابن عقيل: «إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فاعل) وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن (فعل) -بفتح العين- متعديًا كان أو لازمًا نحو: ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب، وغزا فهو غازٍ»[٢] وقسا فهو قاسٍ ومنه «قاسية» في قوله تعالى: ﴿ وجعلن قلوبهم قاسية ﴾[٣] فقد قرأ حمزة والكسائي (من غير ألف بعد القاف، وتشديد الياء) على وزن (فعيلة)، وقرأ الباقون بألف مثل (فاعلة)[٤] وهذه قراءة ابن عامر.

فإن كان الفعل على وزن (فعِل) بكسر العين متعديًا فقياسه أيضا أن يأتي اسم فاعله على (فاعل) نحو: ركب فهو راكب، وعلم فهو عالم[٥]، وحذِر فهو حاذر كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾[٦] فقد قرأ الكوفيون وابن ذكوان «حاذرون» بالألف وهو الذي قد أخذ يحذر ويجدد حذره، وحذر متعد قال تعالى: ﴿ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ ﴾[٧] فالآخرة منصوب بـ(حذر)[٨].

أما إن كان الفعل على (فعُل) -بضم العين- فيأتي منه اسم الفاعل على وزن

(١) أوضح المسالك (١٥٥).
(٢) شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٤).
(٣) المائدة: ١٣.
(٤) إلكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٠٧).
(٥) شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٤).
(٦) الشعراء: ٣٦.
(٧) الزمر: ٩.
(٨) البحر المحيط (٧/ ١٨).

(فاعل) سماعًا[١] ومن ذلك كلمة: «فارهين» في قوله تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴾[٢] فقد قرأ الكوفيون وابن عامر «فارهين» بألف بعد الفاء، وقرأ الباقون من غير ألف[٣]، قال صاحب المختار: «ومن قرأ (فارهين) فهو من (فره) بالضم»[٤]. وقال ابن منظور: «فره الشيء -بالضم- يفره فراهة وفراهية وهو فاره بين الفراهة والفروهة»[٥].

هذا هو اسم الفاعل من الثلاثي، أما فيما يتعلق ببناء اسم الفاعل من غير الثلاثي فإنه كما يقول السيوطي: «يطرد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله ميما مضمومة وكسر متلو الآخر -أي: ما قبله- في الفاعل وفتحه في المفعول»[٦].

فاسم الفاعل من الرباعي بزيادة الهمزة نحو: «موصٍ» في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا ﴾[٧] فقد قرأ شعبة وحمزة والكسائي «موص» -بفتح الواو وتشديد الصاد- وقرأه الباقون (ومنهم ابن عامر) بسكون الواو وتخفيف الصاد[٨]، فهو على القراءة الأولى اسم فاعل من (وصى) -المضعف العين- أما على قراءة ابن عامر ومن معه فهو من (أوصى) -المزيد بالهمزة- قال الطبري: «فمن قرأ ذلك بتخفيف الصاد وتسكين الواو فإنما قرأه بلغة من قال: (أوصيت فلانًا بكذا)»[٩].

---

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٤).
(٢) الشعراء: ١٤٩.
(٣) شرح ابن القاصح (٣٣٩، ٣٤٠)، والبحر المحيط (٧/ ٣٥).
(٤) مختار الصحاح (٥٠٢) ط. الأميرية، القاهرة.
(٥) لسان العرب (٥/ ٣٤٠٥).
(٦) الهمع (٢/ ١٦٩).
(٧) البقرة: ١٨٢.
(٨) شرح ابن القاصح (٢٠٧)، والنشر (٢/ ٢٢٦).
(٩) تفسير الطبري (٣/ ٤٠٥).

ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[١] بكسر اللام في كلمة (المخلصين) على قراءة ابن عامر[٢]، فهو اسم فاعل من (أخلص) الذي صار رباعيًّا بزيادة الهمزة، قال ابن خالويه: «والحجة لمن كسر أنه أراد اسم الفاعل من (أخلص) فهو: مخلص»[٣].

أما اسم الفاعل من الرباعي بتضعيف العين فنحو: «مبينة» في قوله تعالى: ﴿ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ ﴾[٤] فقد قرأ ابن كثير وأبو بكر: «مبينة» -بفتح الياء- وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بكسر الياء[٥]، فكلمة (مبينة) على قراءة ابن عامر اسم فاعل من (بيَّن) -المضعف العين- قال ابن خالويه: «فالحجة لمن كسر أنه جعل الفاحشة هي الفاعلة والمبينة على فاعلها»[٦].

ومثله قوله تعالى: ﴿ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾[٧] فقد قرأ نافع والشامي وعاصم (منزلها) بفتح النون وتشديد الزاي، والباقون بإسكان النون وتخفيف الزاي[٨]، فهو على قراءة ابن عامر اسم فاعل من (نزّل) المضعف العين.

٢- اسم المفعول:

هو: «ما صيغ من أصل الكلمة للدلالة على ما وقع عليه الفعل»[٩]، «ويصاغ من الثلاثي على وزن (مفعول) نحو: (مضروب)، ومن غير الثلاثي على زنة المضارع مع

(١) يوسف: ٢٤.
(٢) النشر (٢/ ٢٩٥).
(٣) الحجة في القراءات السبع (١٩٤).
(٤) النساء: ١٩.
(٥) حجة القراءات لأبي زرعة (١٩٦).
(٦) الحجة في القراءات السبع (١٩٤).
(٧) المائدة: ١١٥.
(٨) غيث النفع في القراءات السبع (١١٤ بهامش ابن القاصح).
(٩) دراسات في علم الصرف، د/ عبد الله درويش (٤٥).

إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر»[١].

ومما جاء في قراءة ابن عامر من صيغ اسم المفعول من غير الثلاثي كلمة «مولاها» في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[٢] «فقد قرأ ابن عامر (مولاها) -بفتح اللام وألف بعدها- أي: مصروف إليها»[٣].

فعلى هذه القراءة يكون «مولاها» اسم مفعول من الفعل «ولّى» المضعف العين. قال ابن جرير الطبري: «وقد رُوي عن ابن عباس وغيره أنهم قرءوها: (هو مولاها) بمعنى: موجه نحوها، ويكون (كل) حينئذ غير مسمى فاعله»[٤]، فهو مضاف إلى المفعول الثاني وهو الضمير «ها» أما المفعول الأول فهو ضمير مستتر يعود على كل[٥]، ومن ذلك: «منزلين، ومسومين» في قوله تعالى: ﴿ بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾[٦] فقد قرأهما ابن عامر بفتح النون وتشديد الزاي المفتوحة في الآية الأولى وبفتح الواو المشددة في الثانية[٧].

فهما اسما مفعول من (نزّل، وسوّم) المضعفي العين.

ومن ذلك: «المحصنات»، «محصنات» فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة: «والمحصنات» (بفتح الصاد) في كل القراءات، في حين

(١) الهمع (٢/ ١٦٩).
(٢) البقرة: ١٤٨.
(٣) النشر (٢/ ٢٢٣).
(٤) تفسير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر (٣/ ١٩٥).
(٥) البيان لابن الأنباري (١/ ١٢٨، ١٢٩).
(٦) آل عمران: ١٢٤، ١٢٥.
(٧) شرح ابن القاصح (٢٢٩)، والنشر (٢/ ٢٤٢).

قرأ الكسائي بكسرها[١] فهو على قراءة ابن عامر اسم مفعول من (أحصن) المزيد بالهمزة[٢].

قال ابن خالويه: «فالحجة لمن فتح أنه جعلهن مفعولًا بهن لأن أزواجهن أحصنوهن»[٣].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾[٤] فقد قرأ نافع وابن عامر «مستنفرة» (بفتح الفاء) مفعولة أي: مذعورة[٥].

٣- الصفة المشبهة باسم الفاعل:

هي: «الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث»[٦]، أو هي: «لفظ مصوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت»[٧].

وواضح من ذلك أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم: «والمراد باللازم هنا ما كان على وزن (فعُل) (بضم العين) مثل: كرم، ونبه، أو ما كان على وزن (فعِل) (بكسر العين) مثل: فرح، وبخل، أما اللازم الذي على وزن (فعَل) (بفتح العين) مثل: خرج، ودخل فيكون الوصف منه بزنة فاعل: كخارج»[٨]، «وتجيء الصفة المشبهة على أوزان كثيرة مختلفة ذكرت في كتب الصرف»[٩].

---

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٣٠، والكشف (١/ ٣٨٤).
(٢) الكشف (١/ ٣٨٤).
(٣) الحجة في القراءات السبع (١٢٢).
(٤) المدثر: ٥٠.
(٥) حجة القراءات لأبي زرعة (٧٣٤) ط٤.
(٦) شرح التصريح على التوضيح للأزهري (٢/ ٨٠).
(٧) شذا العرف ص٧٧.
(٨) دراسات في علم الصرف د/ عبد الله درويش ص٥٢.
(٩) شذا العرف ص٧٧، ٧٨.

ومن الصفة المشبهة -على ما يبدو- ما جاء في قوله تعالى: ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾[1] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي «بئيس» على وزن «فعيل»، وقرأ نافع (بيس) (بكسر الباء من غير همز) ... وقرأ ابن عامر: (بئس) على وزن (فعل) -بكسر الفاء وسكون العين- مثل نافع غير أنه مهموز، وروى حفص عن عاصم: (بئيس) مثل حمزة.

وروى حسين الجعفي، عن أبي بكر، عن عاصم: (بيئس) على وزن (فيعل) بفتح الهمز[2]. فهذه أربع قراءات في (بئيس) كما رواها ابن مجاهد.

وقال ابن الجزري: «واختلفوا في (بعذاب بئس): فقرأ المدنيان -نافع وأبو جعفر- وزيد عن الدجواني عن هشام بكسر الباء وياء ساكنة بعدها من غير همزة، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه همز الياء»[3].

فمن ذلك يتضح أن القراءة بكسر الباء ثم همزة ساكنة فقد انفرد بها ابن عامر من بين القراء العشرة.

ويرى ابن الأنباري أن (بئس) في الأصل على وزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين ثم كسرت الباء اتباعًا لكسرة الهمزة ثم سكنت الهمزة كما قالوا في (شهد) (بفتح الشين وسكون الهاء). وقيل: إنه فعل ماض نقل إلى الاسمية كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قيل وقال ثم وصف به بعد النقل[4].

والظاهر أن هذا التأويل لا حاجة إليه إذا اعتبر أن كلمة «بئس» صفة مشبهة على

---

(١) الأعراف: ١٦٥.
(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٩٦.
(٣) النشر (٢/ ٢٧٢).
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٦٥).

وزن «فعل» (بكسر الفاء وسكون العين)، فكثيرًا ما تأتي الصفات على هذا الوزن كما يقال: «صفر» (بكسر الصاد وسكون الفاء) من «صفِر» المكسور العين، وملح (بكسر الميم وسكون اللام) من «ملح» المضموم العين[١].

ويحتمل أن يكون (بئس) من (بئس العذاب) أي: أن فعله مكسور العين فصفته (بئس) (بكسر الباء وسكون الهمزة) أي: شديد. وقد جاء في لسان العرب: «عذاب بئس وبيس وبئيس أي: شديد»[٢].

ومما جاء أيضًا من الصفات ما هو على وزن «فُعَل» (بضم الفاء وفتح العين) كما في قوله تعالى: ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾[٣]، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: «سوى» (بكسر السين)، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: «سوى» (بضم السين)[٤].

قال الفراء: «والكسر والضم بالقصر عربيان ولا يكونان إلا مقصورين وقد قُرئ بهما»[٥].

وقال ابن الأنباري: «والضم أكثر لأن (فُعَلًا) (بضم الفاء وفتح العين) في الوصف كثير نحو: لُكَع، وحُطَم»[٦].

ومن الصفات كذلك ما جاء على وزن «فعل» (بفتح الفاء وكسر العين) كما في قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيَّامٖ نَّحِسَاتٖ ﴾[٧]، فقد قرأ الحرميان -نافع وابن كثير- وأبو عمرو: «نحسات» (بسكون الحاء) وقرأ باقي السبعة وهم ابن عامر والكوفيون «نحسات»

---

(١) شذا العرف (٧٧).
(٢) لسان العرب (١/ ٢٠١).
(٣) طه: ٥٨.
(٤) السبعة في القراءات ص٤١٨، والبحر المحيط (٦/ ٢٥٣).
(٥) معاني القرآن (٢/ ١٨٢).
(٦) البيان (٢/ ١٤٣).
(٧) فصلت: ١٦.

(بكسر الحاء) وهو القياس، وفعله: «نحس» على «فعل» (بكسر العين)، ونحسات صفة لأيام جُمع بألف وتاء لأنه جمع صفة لما لا يعقل[١].

قال أبو حيان: «وتتبعت ما ذكره التصريفيون مما جاء صفة من فعل اللازم المكسور العين فلم يذكروا فيه فعلًا (بسكون العين)، قالوا يأتي على فعل: كفرح فهو فرح، وعلى أفعل مثل: حور فهو أحور، وعلى فعلان: كشبع فهو شبعان، وقد يجيء على فاعل سلم فهو سالم وبلي فهو بالٍ»[٢].

٤- صيغ المبالغة:

يجوز تحويل صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المتعدي إلى أوزان أخرى تدل على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث وتسمى صيغ المبالغة[٣]، وتأتي على خمسة أوزان مشهورة هي: (فعال) -بفتح الفاء وتشديد العين- و(فعول) -بفتح الفاء- و(مفعال) -بكسر الميم- و(فعيل) و(فعل) -بفتح الفاء وكسر العين- وقد ذكرت في كتب الصرف.

ومما جاء في قراءة ابن عامر على صيغة المبالغة (فعل) -بفتح الفاء وكسر العين- «ملك» في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[٤] فقد قرأ ابن عامر (ملك) من غير ألف بعد الميم[٥]. فتكون صيغة (ملك) محولة عن (مالك)، قال الطبري: «ولا خلاف بين جميع أهل المعرفة بلغات العرب أن الملك من الملك -بضم الميم- مشتق، وأن المالك من الملك -بكسر الميم- مأخوذ، فتأويل قراءة من قرأ ذلك: ﴿ ملك يوم

(١) البحر المحيط (٧/ ٤٩٠، ٤٩١).
(٢) البحر المحيط (٧/ ٤٩٠).
(٣) في تصريف الأسماء د/ عبد الرحمن شاهين (١٢٥).
(٤) الفاتحة: ٤.
(٥) الكشف (١/ ٢٥).

الدين ﴾ أن لله الملك يوم الدين خالصًا دون جميع خلقه[١].

ومما جاء على (فعل) -بفتح الفاء وكسر العين أيضًا- (حذر) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾[٢] فقد قرأ هشام عن ابن عامر، ونافع وابن كثير وأبو عمرو (حذرون) من غير ألف بعد الحاء[٣].

فكلمة (حذر) وهي صيغة مبالغة من الفعل (حذر) -بكسر الذال- أبلغ من (حاذر)، قال الفراء: «وكأن الحاذر الذي يحذرك الآن، وكأن الحذِر المخلوق حذِرًا لا تلقاه إلا حذِرًا»[٤].

وقال ابن منظور: «رجل حذر (بكسر الذال) ... متيقظ شديد الحذر والفزع»[٥]. ومما جاء على صيغة (فعول) «رءوف»، فقد قرأ ابن عامر وحفص ونافع وابن كثير كل ما وقع في القرآن من لفظ «رءوف» بالمد على وزن (فعول) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[٦]، والمراد مد ضمة الهمزة حتى تتولد منها واو، وقرأ شعبة وحمزة والكسائي وأبو عمرو «رؤف» من غير مد الهمزة على وزن (فعل) بضم العين[٧].

ومما جاء على (فعيل) كلمة (زكية) في قوله تعالى: ﴿ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ ﴾[٨] فقد قرأ زيد بن علي وابن عامر والكوفيون: «زكية» -بغير ألف، وبتشديد الياء- وهي

(١) تفسير الطبري (١/ ١٤٨).
(٢) الشعراء: ٥٦.
(٣) البحر المحيط (٧/ ١٨).
(٤) معاني القرآن (٢/ ٢٨٠).
(٥) لسان العرب (٢/ ٨٠٩)
(٦) البقرة: ١٤٣.
(٧) شرح ابن القاصح (٢٠٢، ٢٠٣)، والنشر (٢/ ٢٢٣).
(٨) الكهف: ٧٤.

أبلغ من «زاكية» في قراءة الباقين، لأن (فعيلًا) المحول من (فاعل) يدل على المبالغة[١].

ويرى الألوسي أن (زكية) صفة مشبهة فقال: «وزكية أبلغ من زاكية لأنها صفة مشبهة دالة على الثبوت مع كون (فعيل) المحول من فاعل يدل على المبالغة»[٢].

٥- اسما الزمان والمكان:

«هما ما اشتقا من المصدر للدلالة على زمان معناه ومكانه، وهيئتهما مثل هيئة المصدر الميمي في المجرد والمزيد مطلقًا إلا في الصحيح الذي مضارعه مكسور العين فإن المصدر منه في الأغلب مفتوح العين وهما مكسورا العين»[٣].

ويأتي هذان الاسمان من الفعل الثلاثي على وزنين:

الأول: مَفعَل (بفتح الميم والعين) إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتل اللام مطلقًا.

الثاني: مَفعِل (بفتح الميم وكسر العين)[٤].

ومما جاء على الوزن الأول في قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ يأهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ﴾[٥]. فقد قرأ حفص «مقام» (بضم الميم)، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) «مقام» (بفتح الميم). والمعنى: لا مكان لكم تقومون فيه[٦]، وهو على وزن

---

(١) البحر المحيط (٦/ ١٥٠).
(٢) تفسير الألوسي (٥/ ١٠٧).
(٣) عنقود الزواهر في التصريف لعلاء الدين القوشجي، تحقيق: أحمد عفيفي (رسالة ماجستير) (١٦٧).
(٤) في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن شاهين (١٢٦).
(٥) الأحزاب: ١٣.
(٦) حجة القراءة لأبي زرعة (٥٧٤).

(مفعل) (بفتح الميم والعين) لأن أصله مقوم (بفتح الميم والواو)، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف، فقلبت الواو ألفًا.

ومما جاء على الوزن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴾[1]، فقد قرأ نافع وابن عامر «مرفقا» (بفتح الميم وكسر الفاء)، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الفاء[2]، قال الفراء: «فكأن الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أن يفرقوا بين المرفق (بفتح الميم وكسر الفاء) من الأمر، والمرفق والمرفق (بكسر الميم وفتح الفاء) من الإنسان»[3].

والمرفق على قراءة ابن عامر (بفتح الميم وكسر الفاء) اسم مكان أو موضع، لكنه على غير قياس، لأنه مضموم العين في المضارع، قال ابن منظور: «رفق (بفتح الفاء) يرفق (بضم الفاء)، ومن قرأه مرفقا (بفتح الميم وكسر الفاء) جعله اسما للموضع مثل: (مسجد)»[4]، فكان قياسه أن يكون على «مفعل» (بفتح الميم والعين)، ولكن وردت عن العرب أسماء للزمان والمكان مكسورة العين والقياس فتحها نحو: المشرق، والمطلع، والمغرب، والمرفق، والمفرق، والمجزر، والمحشر، والمسقط، والمنبط، والمنبت، والمسكن، والمنسك، والمسجد بالكسر والقياس فتحها؛ لأن هذه الصيغ أفعالها ليست مكسورة العين في المضارع[5]. وليس معنى مخالفة هذه الصيغ للقياس أنها ضعيفة، لأن السماع في هذه الحالة أقوى من القياس. وقد حاول بعض النحاة أن يلحق هذه الصيغ بالقياس: بأن يلتمس لها تخريجات بعيدة، كما فعل سيبويه في تخريجه للمسجد بأنه بكسر الجيم اسم للبيت، وبفتح الجيم اسم لموضع

(١) الكهف: ١٦.
(٢) شرح ابن القاصح (٣١٥).
(٣) معاني القرآن (٢/ ١٣٦).
(٤) لسان العرب (٣/ ١٦٩٥).
(٥) الهمع (٢/ ١٦٨)، شذا العرف (٨٥).

السجود[١].

وأظن أنه لا حاجة بنا إلى هذه التخريجات بعد ثقتنا بما نسمعه عن العرب، وبما جاء في القراءات الصحيحة المتواترة. ومن المعروف أن القواعد التي وضعها النحاة والصرفيون لا تستوعب الظاهرة اللغوية كلها، بل لا بد من وجود أشياء خارجة عن القاعدة، وينبغي أن نقبل هذه الأشياء، ولا نتخذ القاعدة سبيلًا إلى رفضها.

أما اسم الزمان أو المكان من غير الثلاثي فيأتي على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر: كما قيل في اسم المفعول والمصدر الميمي من غير الثلاثي، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكًا ﴾[٢] فقد قرأ أبو بكر (عن عاصم): «مَنزِلًا» (بفتح الميم وكسر الزاي)، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) «مُنزَلًا» (بضم الميم وفتح الزاي) جعلوه مصدرًا لـ«أنزل» لأن قبله «أنزلني» فأتى المصدر على الصدر كأنه قال: «أنزلني إنزالًا مباركا». ويجوز أيضًا أن يكون اسمًا للمكان، فيكون نصبه على المفعول[٣].

وقد سبق أن ذكرت أن المصدر الميمي واسم الزمان أو المكان من غير الثلاثي متفقان في الوزن غير أن المعنى هو الذي يوجه الفهم إلى واحد منهما.

ومما جاء في القرآن أيضًا من أسماء المكان قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾[٤]، فقد قرأ نافع وابن عامر «مُقام» (بضم الميم) أي: في إقامة، وهي مصدر «أقام» يقيم إقامة ومُقامًا[٥]، مع احتمال أن يكون اسمًا للمكان، وعلى هذا فإن اسمي

(١) الكتاب (٤/ ٩٠).
(٢) المؤمنون: ٢٩.
(٣) الكشف (٢/ ١٢٨).
(٤) الدخان: ٥١.
(٥) حجة القراءات (٦٥٧).

الزمان والمكان، واسم المفعول، والمصدر الميمي من غير الثلاثي تأتي كلها على وزن واحد -كما تقدم- إلا أن السياق هو الذي يحدد المراد بكل منها، وأحيانًا يوجد أكثر من احتمال للوزن، فلا مانع من اعتبار «مقام» (بضم الميم) اسم مكان، مع احتمال كونه مصدرًا ميميًّا.

٦- اسم الآلة:

هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته، وله ثلاثة أوزان: مفعال، ومفعل، ومفعلة (بكسر الميم فيها)[١].

ويسميه سيبويه: «ما عالجت به»، فقال: «وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلب، ومنجل، ومكسحة، ومسلة»[٢].

ومما جاء في القرآن من أسماء الآلة كلمة (مسنأة) في قوله تعالى: ﴿ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾[٣]، فقد قرأ ابن ذكوان: (منسأته) بهمزة ساكنة، وقرأها هشام مع الجماعة بهمزة مفتوحة[٤]. قال أبو زرعة: «(المنسأة) مفعلة وهي العصا، وإنما سميت منسأة؛ لأنه يُنسأ بها، ومعنى يُنسأ بها أي: يطرد ويزجر»[٥]، وليس في قراءة هشام والجماعة -بفتح الهمزة- إشكال، ولكن الإشكال وقع في قراءة ابن ذكوان -بسكون الهمزة- فلم يرد وزن من أوزان اسم الآلة على هذا الوزن.

ويقول أبو حيان في ذلك: «وهو من تسكين التحريك تخفيفًا ولبس بقياس، وقد

(١) شذا العرف (٨٦).
(٢) الكتاب (٤/ ٩٤).
(٣) سبأ: ١٤.
(٤) شرح ابن القاصح (٣٥٤).
(٥) حجة القراءات (٥٨٥).

ضعَّف النحاة هذه القراءة، لأنه يلزم فيها أن يكون ما قبل التأنيث ساكنًا غير الفاء، وقيل: قياسها التخفيف بين بين، والراوي لم يضبط، وأنشد هارون بن موسى الأخفشي الدمشقي شاهدًا على سكون هذه القراءة قول الراجز:

صريع خمر قام من وكأته	كقومة الشيخ إلى منسأته[1]

ويستقيم وزن هذا البيت مع سكون الهمزة في (منسأته)، وربما سوغ سكونها اتصال اسم الآلة هنا بهاء الضمير إذ لو لم يتصل بهاء الضمير وأريد الوقف عليه لتعذر سكون الهمزة.

ألف التأنيث الممدودة:

اتفق الصرفيون على أن التذكير في الاسم هو الأصل، وأن التأنيث فرع عنه، ولذلك احتيج للاسم المؤنث علامة من علامات ثلاث: هي ألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدود، والتاء[2].

والكلام هنا عن ألف التأنيث الممدودة، وهي عند الجمهور ليست مفردة بل هي مسبوقة بألف زائدة فانقلبت ألف التأنيث المتطرفة همزة[3] نحو: صحراء، وحمراء.

ومما عُدَّ من قُبيل ألف التأنيث الممدودة كلمة (زكرياء) في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾[4] فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي: (زكريا) -بغير مد ولا همز- ومده الباقون وهمزوه[5]، وهي قراءة ابن عامر كذلك. وقد رجحوا أن تكون الهمزة في

(١) البحر المحيط (٧/ ٢٦٧).
(٢) الهمع (٢/ ١٦٩، ١٧٠).
(٣) شرح التصريح (٢/ ٢٨٥).
(٤) آل عمران: ٣٧.
(٥) الكشف (١/ ٣٤١).

(زكرياء) للتأنيث. ويوضح ابن الأنباري سبب هذا الترجيح فيقول: «والهمزة في زكرياء للتأنيث، لأنها لا تخلو: إما أن تكون أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي أو للإلحاق، أو للتأنيث، وبطل أن تكون أصلية؛ لأنه ليس في أبنيتهم ما هو على هذا البناء، وبطل أن تكون منقلبة عن حرف أصلي؛ لأن الواو والياء لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرف، وبطل أن تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في أصول أبنيتهم ما هو على هذا البناء، فيكون هذا ملحقًا به، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن تكون الهمزة فيه للتأنيث ولهذا لم ينصرف»[١].

وقال مكي بن أبي طالب: «فأما مد (زكريا) للتأنيث، وكذلك الألف للتأنيث في قراءة من قصره»[٢]، وعلى هذا يكون التأنيث في (زكريا) تأنيثًا لفظيًّا؛ لأنه علم على مذكر، كالتأنيث في: حمزة، وطلحة، وزكريا «اسم أعجمي ومن عاداتهم كثرة التصرف في الألفاظ الأعجمية»[٣].

وقد روى فيه ابن منظور لغات كثيرة[٤] أشهرها هاتان اللغتان اللتان قُرئ بهما.

الإفراد والجمع:

يقسم علماء النحو والصرف الاسم من حيث دلالته على الإفراد وغيره إلى: مفرد، ومثنى، وجمع. وسوف يأتي الكلام على المثنى في الدراسة النحوية إن شاء الله تعالى.

والكلام هنا عن المفرد والجمع وسوف أصنف قضايا الإفراد والجمع كما جاءت في قراءة ابن عامر على النحو التالي:

---

(١) البيان (١/ ٢٠١).
(٢) الكشف (١/ ٣٤٢).
(٣) إبراز المعاني لأبي شامة (٣٨٦).
(٤) لسان العرب (٣/ ١٨٤٧، ١٨٤٨) مادة (زكر).

١- الإفراد في موضع الجمع:

قد يعبر بالمفرد في موضع الجمع، ومن ذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[١] فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي: (للكتب) بالجمع، وقرأ الباقون بالتوحيد، وهي قراءة ابن عامر. وحجة من وحد أن ابن عباس قال: السجل: الرجل، فالتقدير: (كطي الرجل الصحيفة)، وقال السدي: السجل: مَلَك يطوي الكتاب فيكون (طي) على هذين القولين مضافًا إلى الفاعل، واللام في (الكتاب) زائدة[٢]، ولا مانع من دلالة الكتاب على الكتب، وهذا ما قاله مكي في توجيه قراءة التوحيد لقوله تعالى: ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ ﴾[٣] فقد قرأه أبو عمرو وحفص بالجمع ... وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بالتوحيد، يراد به الجمع لأنه مصدر يدل على الكثير بلفظه[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم وغيرهما (عظمًا) -بالإفراد فيهما- والإفراد هنا يراد به الجنس[٦]، فقد عبر بالمفرد عن الجمع «اكتفاء باسم الجنس الصادق على القليل والكثير مع عدم اللبس كما في قوله: كلوا في بعض بطنكم تعفو»[٧].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾[٨]، فقد قرأ ابن عامر وغيره (نعمة) بالإفراد. وقال أبو زرعة: «وحجتهم صحة الخبر عن ابن عباس

---

(١) الأنبياء: ١٠٤.
(٢) الكشف (١/ ١١٤).
(٣) التحريم: ١٢.
(٤) الكشف (٢/ ٣٢٦، ٣٢٧).
(٥) المؤمنون: ١٤.
(٦) البحر المحيط (٦/ ٣٩٨).
(٧) تفسير الألوسي (٥/ ٤٨٩).
(٨) لقمان: ٢٠.

أنه قال: هي الإسلام ...»، ويجوز أن يعني بها جماعة النعم، فتؤدي الواحدة عن معنى الجمع بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[1] فقد أجمع القراء على قراءتها بالإفراد[2].

فهذه أسماء مفردة دلت على الجمع لاحتمال أن تكون من قبيل اسم الجنس الإفرادي وهو أحد أنواع ثلاثة لاسم الجنس مذكورة في كتب النحو[3].

٢- اسما الجنس الجمعي والجمع:

ومما هو مفرد في لفظه وكلنه جمع في معناه نوعان هما: اسم الجنس الجمعي واسم الجمع. أما اسم الجنس الجمعي فقد عرفه الرضي بقوله: «اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء يسمى باسم الجنس»[4].

وقد اختلفوا في نسبة هذا النوع إلى جمع التكسير وغيره: فقد ذهب الكوفيون إلى أنه جمع تكسير واحده ذو التاء، وقد بين الرضي فساد هذا الرأي من حيث اللفظ والمعنى فقال: «أما اللفظ: فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعًا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده، وأيضًا لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها نحو: تمر طيب، ونخل منقعر، ولا يجوز: رجال فاضل. وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضًا»[5].

ويرجح الأستاذ عباس حسن: أن يكون اسم الجنس الجمعي من قبيل جمع

(١) إبراهيم: ٣٤.
(٢) حجة القراءات (٥٦٥، ٥٦٦).
(٣) النحو الوافي (١/ ٢٣).
(٤) شرح الشافية (٢/ ١٩٣).
(٥) المرجع السابق (٢/ ١٩٤، ١٩٥).

التكسير[١]. وعلى أي: فإن اللغة مرنة ولا ينبغي أن نحصر أسماءها ما بين مفرد ومثنى وجمع حصرًا نهائيًّا، بل لا مانع من أن نقبل أسماء مشتركة تحمل خصائص المفرد والجمع في آن واحد.

ومما جاء في قراءة ابن عامر من قبيل اسم الجنس الجمعي قوله تعالى: ﴿ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ﴾[٢] فقد قرأ حمزة والكسائي: (ثمره) بضم الثاء والميم، وقرأ الباقون بفتح الثاء والميم[٣] وهي قراءة ابن عامر.

قال ابن الأنباري: «فمن قرأ بالفتح جعله اسم جنس جمع واحده (ثمرة) كشجرة وشجر وبقرة وبقر»[٤].

وأما اسم الجمع فهو يختلف عن اسم الجنس الجمعي في أن المجرد من التاء من اسم الجنس يقع على الواحد والمثنى والمجموع، لأنه في الأصل موضوع للماهية سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع، بل إنما وضعه صالحًا لهما بخلاف اسم الجمع فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط[٥].

ومن اسم الجمع ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ﴾[٦] فقد قرأ ابن عامر وأبو عمرو بضم الجيم وإسكان البناء وتخفيف اللام[٧]. قال أبو حيان:

---

(١) النحو الوافي (١/ ٢٣).
(٢) الأنعام: ٩٩.
(٣) شرح ابن القاصح (٢٥٨)، النشر (٢/ ٢٦٠).
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٣٣).
(٥) شرح الشافية للرضي (٢/ ٢٠١، ٢٠٢).
(٦) يس: ٦٢.
(٧) شرح ابن القاصح (٣٥٧).

«والجُبْل (بالباء الموحدة من أسفل) الأمة العظيمة»[١]. وفيها لغات الكثيرة رواها ابن منظور وقرئ بها كذلك[٢].

٣- جمع المؤنث السالم:

وهو «ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء على مفرده»[٣]، وتسمية بعض الكتب المجموع بالألف والتا؛ لأن الذي يُجمع بالألف والتاء ليس المؤنث فقط وإنما يجمع على هذا: خمسة أنواع من الأسماء ذكرتها كتب الصرف[٤]، وما يعنيني من هذه الأنواع ما ختم بتاء التأنيث، وبطريقة جمعه أن تحذف تاء التأنيث (من المفرد) استغناء (عنها) بتاء الجمع، فيقال في طلحة وفاطمة: فاطمات وطلحات[٥]. وقد قرأ ابن عامر بجمع كلمة (رسالة) في ثلاثة مواضع:

١ - قوله تعالى: ﴿ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ ﴾[٦].

٢- قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[٧].

٣- وقوله تعالى: ﴿ وَبِكَلَٰمِى ﴾[٨].

فقد قرأ ابن عامر ونافع وشعبة بجمع (رسالة) في الموضع الأول أي: بألف بعد اللام وكسر التاء[٩].

---

(١) البحر المحيط (٧/ ٣٤٤).
(٢) لسان العرب (١/ ٥٣٨).
(٣) في تصريف الأسماء د/ عبد الرحمن شاهين (١٦٢).
(٤) الهمع (١/ ٢٢) وفي تصريف الأسماء د/ عبد الرحمن شاهين (١٦٣).
(٥) الهمع (١/ ٢٣).
(٦) المائدة: ٦٧.
(٧) الأنعام: ١٢٤.
(٨) الأعراف: ١٢٤.
(٩) شرح ابن القاصح (٢٤٧)، والكشف (١/ ٤١٥).

وقد وافقهم على جمع (رسالة) في الموضع الثاني أبو عمرو وحمزة والكسائي[١].

وفي الموضع الثالث وافقهم على الجمع حفص، وخالفهم نافع وابن كثير فقرأ بالإفراد[٢]، كما قرأ بجمع (كلمة) في قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾[٣]، وأيضًا قرأ بجمع (كلمة) في قوله تعالى: ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾[٤]، فقد قرأ ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو بجمع (كلمة) في الموضع الأول وخالفهم ابن كثير وأبو عمرو في (يونس، وغافر) فقد قرأ بالإفراد.، فتعين لابن عامر ونافع أن يقرأ بالجمع في كلها[٥].

وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ ﴾، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ ﴾[٦] قرأ بجمع كل من (أمانة، وصلاة)[٧].

كما قرأ بجمع (ذرية) في مواضع كثيرة من القرآن ومن ذلك قوله: ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّـٰتِنَا ﴾[٨] وقد وافقه حفص ونافع وابن كثير[٩].

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا لسالم العين ساكنها مؤنثًا سواء ختم بتاء أو لا –جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، واتباع العين الفاء إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فتعين الاتباع[١٠].

---

(١) شرح ابن القاصح (٢٦١).
(٢) شرح ابن القاصح (٢٧٣)، والكشف (٤٤٩).
(٣) الأنعام: ١١٥.
(٤) يونس: ٣٣، ٩٦، وغافر: ٦.
(٥) شرح ابن القاصح (٢٦٠)، والكشف (١/ ٤٤٧).
(٦) المؤمنون: ٨، ٩.
(٧) البحر المحيط (٦/ ٣٩٧).
(٨) الفرقان: ٧٤.
(٩) البحر المحيط (٦/ ٥١٧).
(١٠) شذا العرف في فن الصرف (١٠٠).

وقد قرأ ابن عامر باتباع العين الفاء كل ما جاء في القرآن من لفظ (خطوات) كما في قوله تعالى: ﴿ تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ ﴾[١] فقد قرأ بضم الطاء[٢] وهي قراءة حفص أيضًا.

وضم الطاء على الاتباع لضمة الخاء والاتباع هنا جائز لا واجب، إذ يجوز في الطاء إسكانها أيضًا كما هو في القراءة الأخرى.

وسوف أعود إلى الحديث عن جمع المؤنث السالم، ولكن من حيث إعرابه وذلك في الدراسة النحوية لقراءة ابن عامر إن شاء الله تعالى.

٤- جمع التكسير:

هو: «ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين، بتغيير ظاهر: كرجل ورجال، أو قمدر: كفُلْك للمفرد والجمع»[٣] ويأتي جمع التكسير على أوزان مختلفة: منها ما هو قياسي، ومنها ما هو سماعي، وفيما يلي أذكر ما جاء في قراءة ابن عامر من جموع التكسير:

أولًا: ما جاء على وزن: (فُعالى -بضم الفاء- وفَعلى -بفتح الفاء-):

وهو: أُسارى، في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ ﴾[٤]، فقد قرأ ابن عامر وحفص وباقي السبعة إلا حمزة بضم الهمزة وفتح السين بعدها ألف[٥] و(أُسارى) جمع أسير ويجمع أيضًا على (أسرى) وجاءت بذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن ﴾[٦] بفتح الهمزة وسكون السين من غير

(١) البقرة: ٢٠٨.
(٢) شرح ابن القاصح (٢٠٥).
(٣) شرح ابن عقيل (٤/ ١٤).
(٤) البقرة: ٣٥.
(٥) النشر (٢/ ٢١٨).
(٦) الأنفال: ٧٠.

ألف بعدها[١].

قال ابن الأنباري: «فأسرى على وزن (فَعلى) -بفتح الفاء- جمع أسير نحو: جريح وجرحى، ومريض ومرضى، و(فعلى) هي الأكثر في جمعه، وأما (أسارى) فعلى وزن (فُعالى) -بضم الفاء- وأكثر ما يجيء (فُعالى) في نحو: سكران وسكارى، وكسلان وكسالى، وإنما شبه أسير بسكران وكسلان، لأنه لما كان الأسير محبوسًا من التصرف في الأمور أشبه السكران والكسلان»[٢].

وقال الرضي: «وفعيل بمعنى مفعول بابه (فَعلى) -بفتح الفاء- كجرحى، وأسرى، وقتلى، وجاء أسارى»[٣].

وقد حاول بعضهم أن يفرق بين أسرى وأسارى في المعنى، فقد نقل أبو زرعة عن أبي عمرو بن العلاء قوله: «إذا كان عند القتال فأسر القوم عددهم فهم الأسرى، فإذا ذهبت زحمة القتال فصاروا في أيديهم فهم الأسارى»[٤].

وقال بعضهم: (أسارى) جمع أسرى، وأسرى جمع أسير فيكون أسارى جمع الجمع[٥].

ثانيًا: ما جاء على وزن (فُعول) -بضم الفاء-:

نحو: بيوت وجيوب وشيوخ وعيون: جمع بيت وجيب وشيخ وعين، وضم أوائل هذه الجموع هو الأصل إلا أن ابن عامر كسر الباء من بيوت جمع بيت حيث

---

(١) حجة القراءات (٣١٤).
(٢) البيان (١/ ١٠٥).
(٣) شرح الشافية (٢/ ١٤١).
(٤) حجة القراءات (٣١٤) ط٤.
(٥) المستنير (١/ ٢٧).

وقع في القرآن سواء كان معرفًا أو منكرًا مثل قوله تعالى: ﴿ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ ﴾[١] بكسر الباء من بيوت[٢].

كذلك كسر الجيم في رواية ابن ذكوان من (جيوب) في قوله تعالى: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾[٣]، والشين من (شيوخ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ﴾[٤]. والعين من (عيون) حيث وقع كما في قوله تعالى: ﴿ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[٥] فقد روي عنه القراءة بكسر أوائل هذه الجموع كلها[٦].

قال ابن خالويه في توجيه كسر أوائل هذه الجموع: «والحجة لمن كسر أنه لما كان ثاني الكلمة ياء كرهوا الخروج من ضم إلى ياء فكسروا أول الاسم لمجاورة الياء ولم يجمعوا بين ضمتين إحداهما على ياء»[٧].

وقال العكبري: «يقرأ بالكسر لأن بعده ياء والكسرة من جنس الياء، ولا يحتفل بالخروج من ضم إلى كسر لأن الضمة هنا في الياء والياء مقدرة بكسرتين فكانت الكسرة في الياء كأنها وليت كسرة، ومن هنا جاءوا في التصغير بالضم والكسر فيقال: بُيِيت -بضم الباء- بِيِيت -كسر الباء-»[٨].

والملاحظ أن اختلاف القراء حول ضم أول هذا الجمع وكسره ينصب على ما كان يائي العين، أما ما ليس يائي العين نحو: قلوب، وذنوب، وجنوب، ووجوه.

---

(١) البقرة: ١٨٩.
(٢) شرح ابن القاصح (٢٠٨).
(٣) النور: ٣١.
(٤) غافر: ٦٧.
(٥) الذاريات: ١٥.
(٦) النشر (٢/ ٢٢٦).
(٧) الحجة في القراءات السبع (٩٣).
(٨) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٥٧).

فلم يختلفوا في ضم أوله.

ثالثًا: ما جاء على (فِعال) -بكسر الفاء-:

وهو في قوله تعالى: ﴿ فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[١]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (رُهُن) -بضم الراء والهاء من غير ألف بعد الهاء- وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر): (رهان) -بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها- وهو جمع «رهن» والباب في هذا: رهن ورهان، كما يقال: فعل وفعال وكبش وكباش[٢].

والغالب في كثرة (فَعْل) -بفتح الفاء وسكون العين- أن يكون على (فعول) -بضم الفاء- و(فعال) -بكسر الفاء-: ككعوب وكعاب[٣].

ولعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ الذي جعل لكم الأرض مهادا ﴾[٤] فقد قرأ الكوفيون (مَهْدًا) -بفتح الميم وسكون الهاء- وقرأ ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو (مِهَادا) -بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها-[٥]. فقيل: هو مصدر، وقيل: المهاد جمع المهد[٦].

رابعًا: ما جاء على وزن (فُعُل) -بضم الفاء والعين-:

وهو يأتي جمعًا لـ(فَعول) -بفتح الفاء- كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾[٧] بباء مضمومة وسكون الشين على قراءة

---

(١) البقرة: ٢٨٣.
(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٤٠٨).
(٣) شرح الشافية (٢/ ٩٠).
(٤) طه: ٥٣.
(٥) شرح ابن القاصح (٣٢٤).
(٦) البحر المحيط (٦/ ٢٥١)، وتفسير الألوسي (٥/ ٢٦٢).
(٧) الأعراف: ٥٧.

الكوفيين، وقراءة نافع وابن كثير وأبي عمر (نشرا) بنون مضمومة وضم الشين، جمع «نَشور» -بفتح النون- وهي الريح الحية، وقراءة ابن عامر على تخفيف هذه القراءة -بنون مضمومة وإسكان الشين-[١].

وقال ابن منظور: «فمن قرأ (نُشُرا) -بنون مضمومة وضم الشين- فهو جمع (نشور) -بفتح النون- مثل: رسول ورسل. ومن قرأ (نُشْرا) أسكن الشين استخفافًا وهذه قراءة ابن عامر»[٢].

ويأتي كذلك جمعًا لـ (فَعَل) -بفتح الفاء والعين- كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ ﴾[٤]، فقد قرأ عاصم (ثمر) -بفتح الثاء والميم- وقرأ أبو عمرو بضم الثاء وسكون الميم، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بضم الثاء والميم[٥]. جمع ثمرة وقيل: (ثمر) -بضم الثاء والميم- جمع ثمار، وثمار جمع ثمرة فيكون جمع الجمع[٦].

وقد فرَّق بعضهم بين (الثمر) -بضمتين- و(الثمر) -بفتحتين- فقال الفراء: «ما كان في القرآن من (ثمر) -بالضم- فهو مال، وما كان من (ثمر) مفتوح فهو من الثمار»[٧].

وكما في قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾[٨] فقد قرأ أبو عمرو (خُشب) -

(١) إبراز المعاني (٤٧٧).
(٢) لسان العرب (٦/ ٤٤٢٣).
(٣) الكهف: ٣٤.
(٤) الكهف: ٤٢.
(٥) شرح ابن القاصح (٣١٥)، والبحر المحيط (٦/ ١٢٥).
(٦) لسان العرب (١/ ٥٠٣).
(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤).
(٨) المنافقون: ٤.

بإسكان الشين- وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بضم الشين (جمع خشبة) كما تقول: ثمرة وثُمُر وثُمْر[١].

«ويجوز في الصحيح ضم العين إما أنه على فرع الإسكان أو أصله»[٢]، وقد يأتي جمعًا لـ (فَعْل) -بفتح الفاء وسكون العين- كما في قوله تعالى: ﴿ ولبيوتهم سقفا من فضة ﴾[٣] قرأ ابن كثير وأبو عمرو (سُقُفًا) -بضم السين والقاف على الجمع- تقول: سَقْف وسُقُف مثل: رَهن ورُهُن[٤].

وجمع (فعل) -بفتح الفاء وسكون العين- على (فُعُل) -بضمتين- لم يرد في الأوزان القياسية كما يقول الرضي[٥].

ويأتي جمعا لـ (فِعال) -بكسر الفاء- كما في قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾[٦]، «قرأ ابن عامر وحفص (نُصُب) -بضم النون والصاد- في موضع الفتح فيهما عند الباقين جعلاه جمع نصاب كما نقول: حمار وحُمُر»[٧].

خامسًا: ما جاء على وزن (فِعَل) -بكسر الفاء وفتح العين-:

كما في قوله تعالى: ﴿ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾[٨]، قرأ ابن عامر بفتح السين، وقد سكن السين في المواضع الآتية: ﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا ﴾[٩]، وقوله: ﴿ يجعله

(١) حجة القراءات لأبي زرعة (٧٠٩).
(٢) شرح الشافية (٢/ ١٠٧).
(٣) الزخرف: ٣٣.
(٤) حجة القراءات (٦٤٩).
(٥) شرح الشافية (٢/ ٩١).
(٦) المعارج: ٤٣.
(٧) حجة القراءات (٧٢٤).
(٨) الإسراء: ٩٢.
(٩) الشعراء: ١٨.

كسفا ﴾[١]، وقوله: ﴿ أَوْ تُسْقِطَ عَلَيْهِمْ كِسَفًا ﴾[٢]، ولهشام وجه فتح السين في موضع الروم[٣] وهو جمع كِسْفة كقطعة وقطع لفظًا ومعنى[٤]، ونظيره (لِبَدا) -بكسر اللام وفتح الباء- في قوله تعالى: ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[٥]، على قراءة ابن ذكوان والجمهور[٦]، وهذا الجمع قياسي[٧].

سادسًا: ما جاء على وزن (فُعَل) -بضم الفاء وفتح العين-:

وهو قوله تعالى: ﴿ كادوا يكون عليه لبدا ﴾[٨] فقد قرأ هشام عن ابن عامر (لُبَدا) -بضم اللام وفتح الباء- جمع (لُبْدة) -بضم اللام وسكون الباء- مثل: غرفة وغرف[٩].

سابعًا: ما جاء على (فِعْلة) -بكسر الفاء وسكون العين- من جموع القلة:

مثل (فتية) في قوله تعالى: ﴿ وقال لفتيته اجعلوا بضاعتهم ﴾[١٠] فقد قرأ الأخوان، وحفص (لفتيانه)، وقرأ باقي السبعة (ومنهم ابن عامر): (لفتيته) بحذف الألف بعد الياء وبتاء مكسورة بعد الألف[١١]، وهو أقلها استعمالًا ولا يطرد في شيء، وقد سمع في ألفاظ منها: (فِتية، وشِيخة، ووِلدة، وغِلمة، وصِبية، وجِلة،

---

(١) الروم: ٤٨.
(٢) سبأ: ٩.
(٣) شرح ابن القاصح (٣١٣).
(٤) تفسير الألوسي (٤/ ٥٩٣)، ولسان العرب (٥/ ٣٨٧٧).
(٥) الجن: ١٩.
(٦) حجة القراءات (٧٢٩) ط٤.
(٧) شرح الشافية (٢/ ١٠٠).
(٨) الجن: ١٩.
(٩) حجة القراءات، (٧٢٩)، ط٤.
(١٠) يوسف: ٦٢.
(١١) البحر المحيط (٥/ ٣٢٢).

وغِزلة، وثِيرة). ومفردات هذه الجموع: (فتى، وشيخ، وولد، وغلام، وصبي، وغزال، وثور)[١].

ومن هذا الجمع ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر في رواية الثعلبي (فأصلحوا بين إخوتكم) بالتاء على الجمع، وحجته أن الطائفة جمع وإن كان واحدًا في اللفظ[٣]. وقد روى ابن مجاهد هذه القراءة عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر[٤].

ثامنًا: ما جاء على (أفعال) -بفتح الهمزة-:

كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر من بين السبعة (آصارهم) -بفتح الهمزة وفتح الصاد بين الألفين- على الجمع، فتعين للباقين القراءة بكسر الهمزة وسكون الصاد وحذف الألفين على التوحيد[٦].

وكما في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴾[٧] فقد قرأ حمزة والكسائي وحفص (إسرارهم) -بكسر الهمزة- وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بفتح الهمزة[٨].

قال أبو زرعة: «جمع (سِر) -بكسر السين- مثل: حِمل -بكسر الحاء وسكون

---

(١) في علم الصرف، د/ أمين السيد، ١٠٥.
(٢) الحجرات: ١٠.
(٣) حجة القراءات ٦٧٥.
(٤) السبعة في القراءات ٦٠٦.
(٥) الأعراف: ١٥٧
(٦) شرح ابن القاصح ٢٧٣.
(٧) محمد: ٢٦.
(٨) شرح ابن القاصح ٣٧١.

الميم- وأحمال»[١] وهذا الجمع قياسي[٢].

والوزنان الأخيران لا يستخدمان في القلة فقط، بل يستخدمان في الكثرة كذلك، فقد وضع ما هو على وزن (أفعال) من الجموع في القرآن الكريم موضع الكثرة لا القلة غالبًا كما هو الحال في الآية الأخيرة[٣].

٥- جمع الجمع:

لقد ورد عن العرب أنهم جمعوا الجمع ولكن هذا ليس مطردًا في العربية بمعنى: أنهم لم يجمعوا كل جمع، قال سيبويه: «اعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع»[٤]، وقال الرضي: «اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه وغيره سواء كسرته أو صححته كأكالب وبيوتات»[٥].

ومما جاء في قراءة ابن عامر من جمع الجمع قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا ﴾[٦]، فقد قرأ ابن عامر وحده من بين السبعة (ساداتنا) بألف بعد الدال وكسر التاء على جمع التصحيح[٧]. قال أبو زرعة: «جعله جمع الجمع لأن (سادة) جمع سيّد، و(سادات) جمع الجمع». وذكر أبو زرعة وجهًا آخر وهو قول بعضهم: «إن (سادة) جمع سائد مثل: قائد وقادة، وهي جمع التكسير وليس بجمع (سيد) لأن (السيد) يجمع على السيدين مثل: ميت يقال في جمعه (ميتون)»[٨].

---

(١) حجة القراءات ٦٦٩.
(٢) شرح الشافية (٢/ ٩٣).
(٣) في علم الصرف، د/ أمين السيد ١٣٠.
(٤) الكتاب (٣/ ٦١٩).
(٥) شرح الشافية (٢/ ٢٠٨، ٢١٠).
(٦) الأحزاب: ٦٧.
(٧) شرح ابن القاصح ٣٥٣.
(٨) حجة القراءات ٥٨٠، ط٤.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[١]، فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (جمالة) -بغير ألف بعد اللام- وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بالألف على الجمع[٢]. ويوجه مكي بن أبي طالب القراءة الثانية بأن (جمالات) جمع (جمالة) والأصل (جمال) إلا أنه أنث بالتاء[٣].

٦- إشباع الكسرة في جمع التكسير:

الإشباع لغة شائعة في العربية والمقصود به هنا: المبالغة في النطق بالحركة حتى يتولد منها حرف من جنسها، وقد روى سيبويه هذه اللغة عن العرب في كتابه وعبر عنها بأنها: مط الضمة إلى واو، ومط الكسرة إلى ياء[٤].

وتكثر هذه اللغة في جمع التكسير الذي هو على وزن (مفاعيل). قال المبرد في معرض كلامه عن كلمة (جلاعيد): «(الجلاعيد) يريد الشدائد والصلاب، وأحدهم (جلعد) وزاد الياء للحاجة، وهذا جمع يجيء كثيرًا، وذلك أنه موضع تلزمه الكسرة فتشبع فتصير ياء. يقال في جمع خاتم: خواتيم، وفي جمع دانق: دوانيق، وفي جمع طابق: طوابيق»[٥].

وقد جاءت لغة الإشباع هذه في قوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾[٦]، فقد أجمعت كتب القراءات على أن هشامًا عن ابن عامر قرأ بخلف عنه (أفئدة) في هذا الموضع فقط من القرآن الكريم -بياء ساكنة بعد الهمزة، أي: إشباع كسرة الهمزة

(١) المرسلات: ٣٣.
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٩٧).
(٣) الكشف (٢/ ٣٥٨).
(٤) الكتاب (٤/ ٢٠٢).
(٥) الكامل للمبرد (١/ ٢١٧).
(٦) إبراهيم: ٣٧.

حتى تتولد منها ياء فيقرؤها: (أفئيدة)، نص على ذلك الحلواني عنه[١].

أما الوجه الآخر عن هشام فمن غير ياء كقراءة الباقين. وقد وجه أبو شامة قراءة الإشباع فقال: «وهذه القراءة وجهها الإشباع، والإشباع أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الذي أُخِذَت منه. والغرض من ذلك هو الفرق بين الهمزة والدال لأنهما حرفان شديدان».

ولما كان الإشباع لا يكون إلا في ضرورة الشعر حمل بعض العلماء هذه القراءة على أن هشامًا قرأ بتسهيل الهمزة كالياء فعبر الراوي عنها بالياء. ورد أبو عمرو الداني هذا القول بأن النقلة عن هشام كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجهها وليس يفضي بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم بهذا[٢].

وقد أورد الألوسي في تفسيره شاهدًا على الإشباع وهو قول بعضهم:

أعـــوذ بـــالله مـــن العقـــراب		الـــشائلات عقـــد الأذنـــاب[٣]

و(أفئدة) على القراءتين جمع (فؤاد)، وقيل: «جمع: وفد واحد الوفود على غير قياس»[٤] فيكون أصل (أفئدة) أوفدة فنقلت فاء الكلمة موضع العين فصارت: أفوِدة فقلبت الواو همزة فيكون في الكلمة قلب مكاني.

قال القرطبي: «وقيل: جمع (وفد)، والأصل: أوفدة، فقدمت الفاء، وقلبت الواو ياء كما هي»[٥].

---

(١) التيسير، ١٣٥، والمفردات السبع ٢٦٦، وشرح ابن القاصح ٣٠٥.
(٢) البحر المحيط (٥/ ٤٣٢)، والنشر (٢/ ٢٩٩-٣٠٠).
(٣) تفسير الألوسي (٤/ ٢٥٠).
(٤) غيث النفع، ١٨٧.
(٥) تفسير القرطبي (٤/ ٣٦٠٢)، ط. دار الشعب.

وسواء أكانت: أفئدة جمع فؤاد أو جمع وفد فإن قراءة الإشباع قراءة صحيحة أجمع علماء القراءات عليها.

الإعلال والإبدال

الإعلال في اصطلاح الصرفيين هو: «مختص بتغيير حرف العلة؛ أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان»[١].

والإبدال هو: «جعل مطلق حرف مكان آخر، فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له: إبدال ولا عكس»[٢].

وقد يكون في الكلمة إعلال بالقلب والحذف معًا كما في لفظ «ميْت» -بسكون الياء- على قراءة ابن عامر، قال ابن القاصح: «... إن شعبة وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر قرءوا جميع ما جاء من لفظ (الميت) نحو قوله تعالى: ﴿ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾[٣] -بالتخفيف، أي: بسكون الياء»[٤].

قال ابن خالويه: «إن الأصل فيه عند الفراء: (موْيت) -بسكون الواو وكسر الياء- وعند سيبويه (ميْوت) -بسكون الياء وكسر الواو- فلما اجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فالتشديد لأجل ذلك ومثله: (صيّب، وسيّد، وهيّن، وليّن) والحجة لمن خفف أنه كره الجمع بين ياءين»[٥].

وقال ابن جني: «فذهب أصحابنا إلى أنه (فيْعِل) -بكسر العين- كأنه كان (ميْوِت)، ثم قلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها .. وأما البغداديون فذهبوا إلى أنه

(١) شرح الشافية (٣/ ٦٦، ٦٧).
(٢) شذا العرف (١٤٣).
(٣) آل عمران: ٢٧.
(٤) شرح ابن القاصح (٢٢٢).
(٥) الحجة في القراءات السبع (١٠٧).

(فيْعَل) -بفتح العين- ثم نقل إلى (فيْعِل) -بكسرها-»[١].

وقال أبو حيان: «ولا فرق بين التشديد والتخفيف في الاستعمال كما تقول: (ليّن ولين، وهيّن وهين)، ومن زعم أن المخفف لما قد مات، والمشدد لما قد مات ولما لم يمت فيحتاج إلى دليل»[٢].

وقد يكون في الكلمة إعلال بالنقل والحذف كما في قوله تعالى: ﴿ تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ﴾[٣]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة: (وإن تلوا) بحذف الواو الأولى وهي المضمومة ثم بضم اللام فتصير (تلوا) بوزن (تفو)[٤] وأصل الفعل على الأظهر (تلويوا) -بسكون اللام وكسر الواو بعدها ثم ياء مضمومة متصلة بواو الجماعة- لأن الفعل هو: لوى يلوي من باب مشى يمشي، ثم نقلت حركة الياء وهي الضمة إلى الواو قبلها ثم حذفت الواو[٥] بعد حذف الياء.

ومن مواضع قلب الواو ياء أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة والسابقة منهما متأصلة في الذات والسكون، قال الرضي: «اعلم أن الواو والياء إن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في (ادكر، اتعد) لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما وهي كونهما من حروف المد واللين وجرأهم على التخفيف بالإدغام فيهما كون أولهما ساكنًا فقلبت الواو ياء»[٦].

ومما حدث فيه هذا الإعلام (بُكيًّا)، (صُليًّا)[٧] بضم الباء والصاد فيهما على قراءة

---

(١) المنصف في شرح التصريف (٢/ ١٥، ١٦).
(٢) تفسير البحر المحيط (٢/ ٢٤١).
(٣) النساء: ١٣٥.
(٤) شرح ابن القاصح (٢٤٢).
(٥) البيان لابن الأنباري (١/ ٢٧٠).
(٦) شرح الشافية (٣/ ١٣٩، ١٤٠).
(٧) مريم: ٥٨، ٧٠.

ابن عامر[١]، و(بُكيًّا) جمع على الأصح على وزن (فُعول) -بضم الفاء- قال ابن الأنباري: «بُكيًّا جمع باكٍ، وقيل: مصدر، وأصله على كلا الوجهين (بُكُوىٌ) -بضم الفاء- إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة»[٢].

ومما تقلب فيه الواو وجوبًا إذا كانت الواو لامًا لجمع على وزن (فُعول) -بضم الفاء- نحو: (جُثي) مفرد (جاث) وأصل جثى جثوو فقلت الواو المتطرفة ياء ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضًا لاجتماعها مع الياء، ثم قلبت ضمة الثاء كسرة[٣]، وبقيت ضمة الجيم على حالها في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ ثم لنحضرهن حول جهنم جثيا ﴾، ﴿ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾[٤] -بضم الجيم[٥].

هذه بعض المواضع التي أعلت فيها الواو فقلبت ياء. وقد يتعلق الإعلال بالهمزة، وإعلال الهمزة قد يكون بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذفها، وقد يكون بحذفها فقط، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾[٦]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر: (أرنا) -بسكون الراء- وقرأ الباقون: (أرنا) -بكسر الراء- كان الأصل (أرئنا) على وزن (أكرمنا)، ثم قلبوا الهمزة الساكنة بعد كسر ياء، ثم حذفوا الياء للوقف -أي: للبناء- فصار (أرئنا) -بسكون الراء وكسر الهمزة بعدها- ثم تركت -أي: حذفت- كما تركت في (ترى، ونرى) وتركت الراء ساكنة على ما كانت في

(١) النشر (٢/ ٣١٧).
(٢) البيان (٢/ ١٢٨)، والبحر المحيط (٦/ ٢٠٠)، ولسان العرب (١/ ٣٣٨).
(٣) شرح الشافية مع هامشها (٣/ ١٧١).
(٤) مريم: ٦٨، ٧٢.
(٥) النشر (٢/ ٣١٧).
(٦) فصلت: ٢٩.

الأصل، ومن كسر الراء نقل حركة الهمزة إلى الراء فصار (أرِنا)[١].

ولما كان حذف الهمزة في هذا الموضع دون نقل حركتها إلى الراء أمرًا ليس مطردًا، فقد خطأ بعضهم هذه القراءة، فقد نقل ابن مجاهد عن هشام ابن عمار -وهو من رواة ابن عامر- قوله: (أرنا) -بسكون الراء- خطأ إنما هي: (أرِنا) -بكسر الراء[٢].

فإن كان هذا النقل صحيحًا دل ذلك على أن القراءة بسكون الراء منقولة عن ابن عامر في رواية ابن ذكوان، وأغلب الظن أن سكون الراء هنا للتخفيف، والدليل على ذلك أن أبا عمرو لا يسكن الراء سكونًا خالصًا، ولكن يختلس كسرتها[٣].

ولعله يشير بذلك إلى حركة الراء المنقولة إليها من الهمزة وهي الكسرة.

أما ما جاء من مظاهر الإبدال في قراءة ابن عامر، فهو إبدال السين صادًا في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ﴾[٥] فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بخلف عنه: (يبصط، بصطة) - بالصاد[٦]. فيجوز إبدال السين صادًا إذا وقعت قبل حرف من حروف الاستعلال كالصاد والضاد والطاء والظاء. قال المبرد: «فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صادًا، وكلما قرب منها كان أوجب»[٧]. والسين في (يبصط، وبصطة) هي الأصل والصاد

(١) حجة القراءات لأبي زرعة ٦٣٦.
(٢) السبعة في القراءات ٥٧٦.
(٣) المرجع السابق.
(٤) البقرة: ٢٤٥.
(٥) الأعراف: ٦٩.
(٦) النشر (٢/ ٢٢٨، ٢٢٩).
(٧) المقتضب (١/ ٣٦٠).

فيهما لغة كما جاء ذلك في لسان العرب[١].

(١) لسان العرب (١/ ٢٨٢).

همزتا الوصل والقطع

همزة الوصل هي: «همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في حرف غير (ال) ولا في ماض ثلاثي كـ: أمر، وأخذ،، ولا في رباعي كـ: أكرم وأعطى»[١].

فيتضح من ذلك أن همزة القطع لا تسقط لا في الابتداء ولا في الدرج، وأن همزة الفعل الرباعي المزيد بالهمزة هي همزة قطع سواء أكان ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا. فمثال ما جاء من الأمر في قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ ﴾[٢] فقد قرأ الحرميان وهما نافع وابن كثير (فاسر) بوصل الألف من سرى، وباقي السبعة (ومنهم ابن عامر) بقطعها فيكون الفعل من أسرى الرباعي[٣].

ومثال ما جاء من المضارع (أشدد) -بفتح الهمزة وضم الدال الأولى- مضارع (شد)، و(أشركه) -بضم الهمزة- مضارع (أشرك) وهما في قوله تعالى: ﴿ واجعل لي وزيرا من أهلي * هارون أخي * أشدد به أزري * وأشركه في أمري ﴾[٤]، فقد قرأ الشامي -وهو ابن عامر- (أشدد) بقطع همزة أشدد ومن شأنها الفتح في الابتداء، وقرأ بضم الهمزة في قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرِكْهُ ﴾[٥].

فالمضارع مطلقًا سواء أكان من الثلاثي أو من الرباعي أو من الخماسي أو السداسي همزته للقطع. وقال ابن الأنباري: «ومن قرأ بالقطع جعله فعلًا مضارعًا

(١) أوضح المسالك ٢٩٨.
(٢) هود: ٨١.
(٣) البحر المحيط (٥/ ٢٤٨).
(٤) طه: ٢٩-٣٢.
(٥) شرح ابن القاصح ٣٢٤.

معربًا مجزومًا لأنه جواب (اجعل)»[١].

أما الحروف كلها فهمزتها للقطع إلا همزة (ال) المعرفة فهمزتها للوصل، ومن قبيل (ال) المعرفة على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر: (الياس) بغير همزة[٣]، قال الفراء: «ومن قرأ بوصل الألف جعل اسمه (ياسًا) ثم أدخل عليه الألف واللام للتعريف»[٤]، وقال أبو حيان: «فاحتمل أن يكون وصل همزة القطع، واحتمل أن يكون اسمه (ياسًا) ودخلت عليه (ال) كما دخلت على (اليسع)»[٥].

حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام:

إذا دخلت همزة الاستفهام على فعل مبدوء بهمزة وصل سقطت همزة الوصل نحو: أستخرجت من زيد مالًا؟ إذا كنت مستفهمًا، لأن ألف الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل فمن ثم ظهرت ألف الاستفهام[٦]. وقد سقطت همزة الوصل بدخول همزة الاستفهام عليها في قوله تعالى: ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ ﴾[٧]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بوصل الألف من (اتخذناهم)، وقرأ الباقون بالهمز وهي قراءة ابن عامر[٨].

فهي همزة الاستفهام المفتوحة ولا يجوز إسقاطها دون همزة الوصل لتعلق

(١) البيان (٢/ ١٤٢)، والبحر المحيط (٦/ ٢٤٠).
(٢) الصافات: ١٢٣.
(٣) حجة القراءات ٦٩.
(٤) المرجع السابق ٦٠٩، ٦١٠.
(٥) البحر المحيط (٧/ ٣٧٣).
(٦) المقتضب (١/ ٢٢٢، ٢٢٣).
(٧) ص: ٦٣.
(٨) الكشف (٢/ ٢٣٣).

غرض الكلام بها وهو إفادة معنى الاستفهام.

تعقيب

هذه هي الظواهر الصرفية في قراءة ابن عامر، وقد راعيت في تصنيفها -قدر الإمكان- الترتيب الذي جاءت عليه كتب الصرف، فقد تناولت أولًا المسائل المتعلقة بالأفعال، ثم تناولت المسائل المتعلقة بالأسماء. والمتتبع لهذه الظواهر لا يجدها بعيدة عما قرره الصرفيون، إلا أن بعض هذه الظواهر كان على غير قياس، ومن ثم كان مثارًا للجدل ومدعاة إلى التشكيك في القراءة.

ولكن المتأمل في هذه الظواهر التي تبدو مخالفة للقياس لا بد أن يجد لها مسوغًا في العربية، ولا سبيل له إلى التشكيك في القراءة. ومن هذه الظواهر ما يلي:

أولًا: تسكين عين المصدر في قوله تعالى: ﴿ بِمَجْرِمِنَكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن ﴾، فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر بسكون النون، في حين أن القياس يقتضي تحريكها بالفتح كما هو الشأن في كل مصدر ثلاثي جاء على وزن فعلان (بفتح العين) إذا دل على حركة واضطراب، وقد سبق تفصيل ذلك.

ثانيًا: مجيء اسم الآلة ساكن اللام في قوله تعالى: ﴿ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ بسكون الهمزة في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر، وقد رجحت أن سكون الهمزة هنا لا يمثل وزنًا جديدًا يضاف إلى أوزان اسم الآلة القياسية، ولكن سكون الهمزة ظاهرة من ظواهر التخفيف في نطق الكلمات المهموزة، وبذلك لا يخرج اسم الآلة هنا عن كونه على وزن مَفعلة (بفتح اللام) فهو قياسي، والدليل على ذلك أن (منسأته) لو جرد من هاء الضمير لتعذر النطق به ساكن الهمزة عند الوقف عليه.

ثالثًا: إشباع كسرة الهمزة في أفئدة الذي هو في قوله تعالى: ﴿ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً

مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ فقد قرأ هشام عن ابن عامر في أحد وجهيه بياء ساكنة بعد الهمزة؛ أي بإشباع كسرة الهمزة ولم ترد عنه القراءة بذلك إلا في هذا الموضع من القرآن، ولعلهم لم يختلفوا في أن كل ما جاء في القرآن من لفظ أفئدة هو جمع فؤاد إلا في هذا الموضع وهو قوله تعالى: ﴿ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ فلم يتفقوا على أنه جمع فؤاد، بل ذهب بعضهم إلى أنه جمع وفد: فيكون أصله أوفدة، ثم نقل إلى أفوِدة على سبيل القلب المكاني، ثم قلبت الواو المكسورة ياء، ثم قلبت الياء همزة. وهذا بعيد عن التصور، لما فيه من تكلف واضح. وعلى كلا الرأيين فلا دخل لإشباع الهمزة في صياغة هذا الجمع إلا أنه جاء على لغة المشبعين من العرب، وهي لغة معروفة في جموع التكسير كما تقدم.

فهذه بعض الظواهر الصرفية التي لا تكاد توجد في قراءة أخرى غير قراءة ابن عامر، والتي كانت موضع جدل بين النحاة الذين يتشبثون بالقواعد، ويتخذونها سبيلًا إلى التشكيك في بعض القراءات الصحيحة المتواترة.